وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

العنوان

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر

(1830-1900م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان:

– سامية بناي.

– أسماء العابدي.

تحت إشراف الأستاذ:

*أ/ عبد الرحمان تونسي .

السنة الجامعية: 2017/2016م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

العنوان

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر

(1830-1900م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان:

– سامية بناي.

– أسماء العابدي.

تحت إشراف الأستاذ:

*أ/ عبد الرحمان تونسي .

لجنة المناقشة

– الأستاذ : سليم أوفة رئيسا.

– الأستاذ : عبد الرحمان تونسي مشرفا .

– الأستاذ : محفوظ سعيداني مناقشا .

السنة الجامعية: 2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم يسر لي أمري واشرح لي صدري وأحلل العقدة من لساني يفقهوا قولي أما بعد :

الحمد لله نحمد ونشكره على نعمة التعلم التي أنعمها علينا وأعاننا للوصول الى هذا المستوى نحمده حمدا كثيرا ....

نقدم أسمى عبارات التقدير والاحترام وعظيم الشكر الأستاذ المشرف " تونسي عبد الرحمان " الذي ساعنا كثيرا بنصائحه وتوجيهاته القيمة شكرا جزيلا ....

ولا يفوتنا ان نتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم التاريخ ولكل من ساعدنا من قريب او بعيد في انجاز هذه الدراسة .

إهداء

أهدي عملي هذا الى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة الى أعز انسانة في الوجود وقدوتي في الحياة اليك يا "أمي" حفظك الله لي .

الى الانسان الذي سعى جاهدا الى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف الى جانبي بكل مالؤتي " أبي" الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا وحفظه لي .

الي أخي عمر وزوجته وأولاده " احمد " و" عبد الرحيم" ولؤي" .

الى أخي محمد وزوجته سمية أولادهم " سيرين " و"صهيب".

الي أختي هاجر وزوجها رابح وابنتيهما "مريم" و"بشرى" .

الي أختي امينة وزوجها مولود وابنتهما "اخلاص" .

الى خوتي زوبير ، ويوسف وأختاي خديجة ، ونور الهدى .

الي جدتي أطال الله في عمرها والى خالتي خيرة وأم الخير وزوجها محمد وابنهما "ادم" .

الى أختي ورفيقة دربي والتي قاسمتني وشاركتني همموم هذا البحث صديقتي "سامية" .

الى كل الأساتذة الافاضل والى كل خريجي قسم التاريخ بجامعة الجيلالي بونعامة دفعة (2016م2017م)

أسماء

إهداء

قال تعالى ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾.

سورة الاسراء الاية 23.

أهدي عملي هذا

الى من تملك الجنة تحت أقدامها ويعجز اللسان عن شكرها الى سر وجودي وضياء دربي وبلسم قلبي ،الى من دعواتها تطمئني ومهدت طريقي أين ماحللت فكانت نبراس حياتي ،الى التي لا تحتاج ولا تطلب المقابل غير أن أكون كما تحب وترضى.

الى ' امي الغالية' حفضها الله ورعاها وأدام لها الصحة والعافية .

كما أهدي عملي هذا الى الذي زرع في نفسي بذور الشموخ والكبرياء الى عنوان الصمود ورمز الكفاح والعطاء ،الى السند الذي ذلل لي الصعاب الى الذي لولاه لما وصلت الى ما أنا عليه الأن الى" أبي الكريم" أطال الله في عمره وجعله ضياء لنا

كما أهدي هذا العمل الى قطرات دمي وأجزاء روحي المنفصلة

الى سندي ومصدر قوتي الى الركائز التي أتكئ عليها والأدراج التي حققت حلمي الى اخوتي :سفيان وعبد القادر وزوجته نادية

الى أخواتي: زولينة وحبيبة وحياة وزوجها فارس

الى أبنائهم الكتاكيت الغوالي وملائكة الرحمن ،فريدة ،سرين، حبيبة ،سيف الاسلام

الى من شاركني في لحظات الألم وسعات الأمل الى الأخوات التي لم تلدهن أمي لي ،أسماء ،نسيمة

الى كل من بذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى كل دفعة تاريخ وجغرافيا بجامعة خميس مليانة(2016م-2017م) .

سامية

قائمة ثبت المختصرات المستعملة

الكلمة	اختصارها
جزء	ج
الطبعة	ط
دون طبعة	د ط
طبعة خاصة	ط خ
دون دار النشر	د د ن
دون مكان النشر	د م ن
دون سنة النشر	د س ن
الصفحة	ص
ميلادي	م
فرنك	ف
هكتار	ه
قنطار	ق
Page	P

مقدمة

لقد كانت الجزائر محط أنظار الاستعمار الأوروبي الحديث نظرا لموقعها الاستراتيجي، فبعد عدة محاولات خلال القرنين 18م و19م ، أصبحت الجزائر مستعمرة فرنسية في عام 1830م ، اذ راح هذا المستعمر يعمل قصارى جهده من أجل ربط اقتصاد هذه المستعمرة الغنية باقتصاده الذي تعرض منذ الثورة الفرنسية سنة 1789م إلى عدة نكبات ، وقد جاءت دراستنا هذه لإظهار مدى جشع الاستعمار الفرنسي في استغلال ونهب ثروات البلاد المستعمرة وجعل اقتصادها في خدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي .

وقد تبينت لنا أهمية الموضوع المطروح للدراسة " السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من (1830–1900م) " في توضيح التحولات التي عرفتها الجزائر في هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري ، وكشف خبايا السياسة الفرنسية ، وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن الواقع المّر الذي عانى منه المجتمع الجزائري.

وينحصر موضوع دراستنا بين (1830– 1900م) ، الذي يغطي أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر، حيث يمثل تاريخ 1830م بداية وجود الاحتلال الفرنسي بالجزائر، والتي فتحت المجال له للتصرف في الأرض الجزائرية ، وتنتهي الدراسة في سنة 1900م بإصدار قانون المستوطنين .

وقد جاء إختيارنا لدراسة السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من (1830–1900م) من أجل الإطلاع الواسع على الوضع الاقتصادي للجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي ، وذلك للوصول إلى تحقيق الهدف العلمي الذي يقدّم لنا المعلومات الكافية عن الوضع الاقتصادي.

– توضيح الجوانب التي إستهدفتها فرنسا في سياستها الاقتصادية في الجزائر.

– الوقوف على دور الاستعمار في هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري.

– إبراز معاناة الجزائريين من جرّاء هذه السياسة ولما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري.

– إثراء مكتبة الجامعة الجزائرية.

– الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع ذات الجانب الاقتصادي.

– دخول غمار البحث في الموضوعات التي يتجنبها الطلبة كالجانب الاقتصادي وذلك لقلة المادة العلمية حوله عكس الجانب السياسي و العسكري .

لقد كان لهذه المذكرة دراسات سابقة على سبيل المثال "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870م–1930م)" لـ "**عبد الحكيم رواحنة** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، 2013م/2014م .

وانطلقنا في دراستنا من الإشكالية الرئيسية التالية:

منذ أن وطئت أقدام الإستعمار الفرنسي بالجزائر ، وهي تعمل على ضرب المجتمع في نقطته الحساسة ألا وهي الاقتصاد ، ومن هذا المنطلق قمنا بطرح الإشكالية الرئيسة التالية : ماهي مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1830م–1900م) ؟ ومن خلال هذه الإشكالية توصلنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

* كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟

* كيف ساهمت السياسة الفرنسية في تغيير الميدان الزراعي والصناعي والتجاري ؟

* وماذا عن سياسة فرنسا الضريبية في الجزائر؟

* ماهي التحولات التى فرضتها السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين ؟

* فيما تجلّى أثر هذه السياسة على المجتمع الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا في هذه المذكرة على الخطة التالية:

– فصل تمهيدي بعنوان: الواقع الاقتصادي في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي الذي تناولنا فيه النشاط الزراعي من حيث نوع ملكيات الأراضي والإنتاج الزراعي إضافة إلى الثورة الحيوانية ، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى النشاط الصناعي الذي تناول أنواع الصناعات وأماكن صناعتها إضافة إلى الحرف المنتشرة آنذاك وأهم الأسواق ، وفيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه النشاط التجاري والذي تضمن أنواع التجارة الداخلية والخارجية مع ذكر أهم المواصلات البرية والبحرية إضافة الي الصادرات والواردات وكذلك العملة المتداولة ، أما المبحث الرابع فتعرضنا فيه إلى الضرائب بمختلف أنواعها .

– أما الفصل الأول كان تحت عنوان: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري (1830م– 1870م) فقد تناولنا فيه مصادرة أملاك الجزائريين في مرحلتين: المرحلة الأولى (1830م– 1850م) الذي تضم سياسة مصادرة الأوقاف والعقارات والأملاك ، أما المرحلة الثانية (1850م– 1870م) فتناولنا فيها تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين إضافة إلى السلب والنهب الذي تعرض إليه الأهالي ، وفيما يخص المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى النظام الضريبي بنوعيه العربي والأوروبي إضافة إلى التنظيم الجمركي الذي إعتمدت عليه فرنسا في ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها ، أما المبحث الثالث فعالجنا فيه السياسية التجارية من خلال توضيح سيطرة فرنسا عليها مع ذكر أهم الصادرات والواردات .

– أما الفصل الثاني والأخير كان بعنوان السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني (1870م– 1900م) فتطرقنا فيه إلى الميدان الزراعي والذي تضمن قوانين ومراسيم لإستكمال مصادرة الأراضي إضافة إلى أهم المنتوجات الزراعية والثروة

الحيوانية بالجزائر، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتناول الميدان الصناعي والذي أوضحنا فيه كيفية سيطرة فرنسا عليه وذلك بجعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية ، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد جاء فيه الميدان التجاري والذي تناول أهم القوانين والمراسيم لتشجيع على إنتاج المحاصيل التجارية إضافة إلى شبكة الطرق وأهم الصادرات والواردات ، أما فيما يخص المبحث الرابع فقد شمل إنعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين التي تمثلت في تفكيك وحدة الأرض ، إنتشار الفقر ، تدهور الحالة الصحية ، المقاومة المسلحة الهجرة الجماعية .

ولتغطية متطلبات هذه الخطة إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع التي كان من أهمها :

– كتاب "**حمدان بن عثمان خوجة**" "المرآة" وهو مصدر مهم كونه عايش الأحداث المختلفة التي مستّ الجزائريين مع بداية الإحتلال .

– كتاب "**شارل روبير آجيرون**" الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، ج2 والذي إستفدنا منه في معرفة الأوضاع الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 1830م–1900م ، خاصة فيما يتعلق بالزراعة والتجارة والضرائب ، وعن مختلف تجاوزات فرنسا في الميدان الاقتصادي .

– كتاب "**عدة بن داهة**" الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر ، ج1 ، ج2 ، والذي تناول أهم القوانين الصادرة في الميدان الاقتصادي .

– إضافة إلى "أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي" والذي تضمن مسألة العقار وما حل به .

– إضافة أيضا على جملة من الأطروحات نذكر منها ،" **دحماني توفيق** "، "الضرائب في الجزائر (1206هـ-1282هـ) ، (1792م-1865م)"، دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2007م/2008م ، والتي تضمنت الضرائب خلال العهد العثماني وأثناء الاحتلال الفرنسي .

– بالإضافة إلى جملة من المقالات على رأسها التي وردت بمجلة "عصور" والتي تناولت جوانب من السياسة الاقتصادية .

وللوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المناهج التي تقتضيها طبيعة الموضوع وهي:

– المنهج التاريخي الوصفي : اعتمدنا عليه في عرض الأحداث والوقائع التاريخية بتسلسلها مع وصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان .

– المنهج التحليلي: اعتمدنا عليه في تحليل الاحداث التاريخية استنتاج انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأهالي .

– المنهج الإحصائي: الذي حاولنا من خلاله إعطاء صورة حقيقية للواقع الاقتصادي للجزائريين بأدلة علمية واقعية ، من خلال جملة من الجداول والإحصائيات المستخلصة.

إنّ لكل موضوع متعته البحثية التي يمكن أن تعترضها جملة من المشاكل والعقبات العلمية ، التي لا شكّ أنها تزيد الباحث إصرارا على بلوغ غايته في الكشف عن الحقائق التاريخية ، وبالنسبة لموضوعنا هذا فمن أهم تلك الصعوبات نذكر:

* صعوبة الموضوع كونه عميق ويتطلّب دراسة مفصّلة ، وأيضا له بعد قانوني ، فهذا ليس بالأمر الهيِّن ، ففرنسا بلد القانون ونحن لحدّ اليوم لم نستطع تجريمها على أفعالها المرتكبة في حق الشعب الجزائري.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتوجّه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**تونسي عبد الرحمان**" الذي كان له الفضل في توجيهنا إلى هذا الموضوع ، كما نشكره على الملاحظات والتوجيهات القيمة التي زوّدنا بها خلال مختلف مراحل البحث فكان خير عون لنا على تجاوز العديد من الصعاب والوصول بالبحث إلى الحال الذي هو عليه الآن.

كما نتوجّه بعبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء المناقشة ونتمنى أن نوفق في هذه الدراسة والله وليّ التوفيق.

الفصل التمهيدي: الواقع الاقتصادي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

1- النشاط الزراعي

2- النشاط الصناعي

3- النشاط التجاري

4- الضرائب

تمهيد :

كانت الجزائر في العهد العثماني تزخر بموارد طبيعية كبيرة وعلى رأسها الأرض التي ارتبط بها الفلاح الجزائري ارتباطا وطيدا، على الرغم من اختلاف ملكيتها، واستخدمها سواء في الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الحيواني، نتيجة لهذين العاملين كانت أكثر المناطق حيوية ونشاطا من حيث التجارة سواء الداخلية أو الخارجية لكثرة المنتوجات الفلاحية والصناعات وتنوّع الحرف ، هذه الحركة في المجتمع ساهمت في بعث نشاط اقتصادي ضخم، نتناوله من خلال التطرّق إلى طبيعة الملكية والإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي ونوعية المبادلات التجارية ونظام الجباية.

1. النشاط الزراعي

لقد اتّسمت الجزائر بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال ، فقد كانت أراضيها خصبة بها ثروات باطنية وظاهرية ، أما فيما يخص ريف الجزائر نجده في أواخر العهد العثماني عانى من عدّة مشاكل ومخاطر[1] ، منها الأمراض كالوباء الكبير عام 1787م [2]، ضف إلى ذلك الأخطار الطبيعية حيث شهدت البلاد موجة قحط سنة 1818م[3]، وفي سنة 1827م وقع غلاء عظيم إلى درجة أن أصبح الباشا يوزع الرغيف على الناس فسمي هذا العام بعام خبز الباشا[4].

ورغم كل هذا كانت هناك سهول تليّة غنية بالإنتاج الزراعي ، إذ نجدها شديدة الخصب [5]، ومن هذه السهول نجد سهل وهران المتميّز بإتساعه وخصوبة أراضيه ، كما نجد سهل تلمسان الذي ينتج القمح والزيت بوفرة ، وسهل إغريس المصدر الرئيسي للحبوب إضافة إلى سهل مستغانم فقد كان ينتج القطن والأرز، وكذلك نجد سهل متيجة الذي يحتوي على عدّة مزارع كبيرة للدولة وأخرى للخاصة ، وأيضا نجد سهل عنابة الغني بالمحاصيل

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982م ، ص 150.

[2]– عائشة غطاس ، " أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني ، المجاعات والأوبئة (1787م–1830م) " ، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، العدد 17– 18 الجزائر، 1998م، ص 366.

[3]– عزيز سامح آلتر ، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة محمود علي عامر، ط1 ، دار النهضة العربية بيروت ، 1989م ، ص 468.

[4]– أغا بن عودة المزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر تحقيق ودراسة : يحي بوعزيز، ج1 ، (د ط) ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 1990م ، ص 360.

[5]– حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تقديم وتحقيق : محمد العربي الزبيري ، (د ط) ، منشورات ANEP ، الجزائر 2005م ، ص 33.

الزراعية[1] ، أما فيما يخص الصحراء فهي سهل واسع من الرمال من أهمها منطقة الزيبان من أخصب الواحات[2].

1.1 ملكيات الأراضي

لقد كانت هناك عدّة أصناف من الملكية المنتشرة في البلاد الجزائرية وهي حسب الترتيب التالي:

1.1.1 الملكيات الخاصة: كان يستغلها أصحابها مباشرة ، وكان يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج على هذه الأراضي[3] كانت تتميّز بصغر مساحتها ، كما اتّصفت بعدم الاستقرار نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء وتعرّضها للمصادرة والحيازة من طرف الحكام كما كانت تقع في المناطق الجبلية المأهولة بالسكان أو قرب المدن حيث يسهل على سكان المدن كموظفي الدولة على امتلاكها[4].

2.1.1 ملكيات البايلك: يكون التصرف فيها من قِبل الحكّام الذين لهم الحق فيها حيث تعود ملكيتها إلى الدولة مباشرة [5] ، ويشرف على تسييرها مصالح إدارية بمساعدة قبائل المخزن[6] وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تشغلها مقابل أجر يتفق عليه [7].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ص 151– 152.

[2]– محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، (د ط) ، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982م، ص 58.

[3]– حمدان خوجة ، المصدر سابق ، ص 105.

[4]– ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني ، ط 2 ، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2013م ، ص 79.

[5]– نفسه ، ص 83.

[6] – قبائل المخزن : هم الخيالة المنتمون للقبيلتين المعروفتين بالدوابر أو الزمور . (أنظر : صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م– 1830م ، (د ط) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005م ، ص 294) .

[7] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 59 .

3.1.1 الأراضي المشاعة : وهي أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته [1]، بينما تترك الأجزاء غير المستغلّة منها للرعي ويعود التصرّف فيها من قبل شيخ القبيلة ، كما تعرف الأراضي المشاعة في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي بعض النواحي السبيقة [2] ، كانت الدولة تفرض عليها غرامة سنوية تكون نقدية وتأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة [3] أو المعونة كما كان هناك بعض الضرائب الصيفية التي عرفت بالعوائد[4].

4.1.1 أراضي الوقف[5]:

يكون التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه من الوكلاء والشواش وهي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية أو يعود على أصحاب الوقف" وقف أهلي" كما أنها لا تخضع لقوانين البيع ، و لا تفرض عليها الضريبة ، كما لم تكن تتعرّض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام[6].

---

[1]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 59.

[2]– ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 84.

[3]– اللزمة: هي ضريبة إستثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن. (أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997م، ص 80) .

[4]– مثل: ضيفة الداي ، وضيفة الدنوش ، وخيل الرعية ، وحق البرنوس ، ومهر باشا والفرس والفرح والبشارة وغيرها . (أنظر: ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 84) .

[5]– الوقف: هو الحبس والمنع ، وهو نوعان الوقف الخيري أو العام وهو الوقف على الفقراء والمساكين أو على جهة من جهة البر كالعيون والمساجد والمدارس ، أما الوقف الأهلي أو الذري أو الخاص وهو الوقف على الشخص ثم على إفراد عائلته أو خارجها وبعد إنقطاع نسل صاحب الوقف يعود لجهة خيرية. (أنظر: مغلي محمد البشير الهاشمي ، "التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي "، المصادر، العدد 06 ، ص 175).

[6] – ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص86.

5.1.1 أراضي الموات:

هي التي إنتشرت بكثرة في أواخر العهد العثماني نتيجة تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة إلى إمتهان الرعي ، وبهذا تركت بدون إستغلال أو تلك التي كانت غير صالحة للفلاحة ومن أحياها امتلكها [1].

2.1 الطرق المتّبعة في الزراعة

لقد اختلفت أنواع الملكيات الزراعية بالجزائر خلال العهد العثماني ، كما اختلفت وسائل استغلالها حيث تمثلت هذه الوسائل في المحراث الخشبي والمنجل ، وأيضا استخدموا الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات من أجل تخصيب التربة[2].

لقد استعمل الفلاحون قنوات الري القديمة ، ولجأوا إلى النظام المعروف بنظام الدورة الزراعية أي استغلال الأرض سنة وتركها تستريح السنة الموالية [3]، كما نجدهم يعتمدون على فرشاة لجمع بقايا الزرع ومخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل لآخر[4].

3.1 الإنتاج الزراعي

لقد عرف سكان الجبال والأرياف الزراعة [5] ، حيث نجد في الشرق الجزائري الذي يعتبر من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب[6] .

كما كانت كمية إنتاج القمح الصلب في كل من بجاية وتلمسان التي توفرت على أجود أنواعه ، وقد كان قمح الجزائر من أجود الأنواع ، حيث كان ينافس محاصيل الدول

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 86.

[2]– أرزقي شويتام ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م– 1830م ، ط 1، دار الكتاب العربي الجزائر ، 2011 ، ص ص 58– 59.

[3]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 335.

[4]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 150.

[5]– مؤيد محمود حمد المشهداني ، سلوان رشيد رمضان ، " أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م– 1830م" مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، جامعة تكرت ، المجلد5 ، العدد 16 ، العراق ، 2013م ص 421.

[6]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 59.

الأخرى في الأسواق العالمية[1] ، وكذلك مدينة عنابة كانت تنتج جميع أنواع الحبوب نظرا لتربتها الخصبة[2] ، في حين كان سهل متيجة ينتج أحط أنواع القمح لكونه داكن ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف[3].

لقد كانت الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال مزدهرة ، قد شهد بها الكثير من الملاحظين حيث نجد الأشجار المثمرة في كثير من بساتينهم تُثمِر أحيانا مرتين في السنة ويعود ذلك إلى خصوبة التربة وعناية المالكين[4] ، وكانت تتواجد في المناطق الجبلية منها الزيتون الذي احتل المرتبة الثانية بعد الحبوب في استهلاك سكان الجزائر في المنتجات الزراعية وينتج خاصة في منطقة القبائل الكبرى والصغرى ، إضافة إلى مناطق أخرى ويستعمل في الطبخ والإنارة وغيرها[5] ، إضافة إلى أشجار أخرى منها أشجار اللوز والكروم كما توّزع الخضراوات المختلفة في كثير من المناطق الريفية[6].

كانت توجد بأنحاء الجزائر أصناف عديدة أخرى من الأشجار المثمرة نذكر منها الرّمان والأجاص والتفاح والجوز والمشمش والبرقوق والخوخ ، وعلى سبيل المثال كان جنان الداي حسين[7] بفحص باب الوادي يضم 161 شجرة برتقال و 81 شجرة ليمون و167 شجرة تين و 20 شجرة مشمش و190 شجرة أجاص وغيرها من الأنواع الأخرى[8].

---

[1]– أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 58.

[2]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 58.

[3]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 49.

[4]– وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة : عبد القادر زبادية ، (د ط) ، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1980م ، ص ، ص 114– 115.

[5]– المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ، العملة ، الأسعار والمداخيل ، ج1، (د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2009م ، ص 96.

[6]– وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824، تعريب : إسماعيل العربي، (د ط) ، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982م ، ص 30.

[7] – الداي حسين: هو آخر الدايات ، تولى الحكم عام 1818م ، في عهده أصيبت البليدة بزلزال ووقعت حادثة المروحة والحصار سنة 1827م ثم الاحتلال سنة 1830.(أنظر: حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 146) .

[8]– فتيحة صحراوي ، الجزائر في عهد الداي حسين 1818م– 1830م، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير" في التاريخ الحديث والمعاصر ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر2 ، 2010م– 2011م ، ص 86.

4.1 الثروة الحيوانية

لقد كان النشاط الرعوي هو القوام الأساسي لمعظم السكان[1] ، حيث لم يكن يقتصر نشاط الفلاح على الزراعة بل يتعداه إلى تربية الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والماعز والخيول والنحل ، إذ نجد عدد الأغنام يصل أحيانا إلى 07 أو 08 ملايين رأس ، وهذا دليل على الكميات الكبيرة من اللحوم والأصواف والجلود التي تنتجها البلاد[2].

ولانعدام العربات ووسائل المواصلات كانت عملية التنقل تتطلب عددا كبيرا من الدواب كالحمير والبغال والجمال ، إلى جانب الأحصنة التي كانت الوسيلة المفضلة لدى السكان وبهذا اعتبرت الحيوانات ثروة هامة ومكملة للاقتصاد ، وعنصر مهم للصناعات النسيجية والاستهلاك اليومي ، وأغلبية سكان إيالة الجزائر كانوا من الريف يشتغلون بالفلاحة وتربية المواشي كالأغنام والأبقار والماعز وغيرها [3].

كخلاصة للنشاط الزراعي في الجزائر أواخر العهد العثماني يمكن القول أنها تمتعت بإمكانيات زراعية هامة ، إلا أن استغلالها كان محدودا إذ نجد عدّة عوامل أثرت سلبا على الزراعة منها ارتفاع الضريبة وكثرة الثورات وحركات التمرد الداخلية التي أرغمت الفلاحين على التوقف عن عملهم بسبب انعدام الأمن ، وكذلك من العوامل نجد الكوارث الطبيعية والمتمثلة في الزلازل والجفاف وزحف الجراد، إضافة إلى انتشار الأوبئة كالطاعون، فكل هذا أدى إلى عرقلة التنمية الزراعية التي كان بإمكانها أن تلب دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري.

---

[1]– وليام شالر ، المصدر السابق ، ص 38.

[2]– أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 59.

[3]– عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر عامة ، ج1، (د ط) ، دار المعرفة ، الجزائر 2006، ص 248.

2. النشاط الصناعي

كانت الصناعة تعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج الزراعي والحيواني كمادة أولية مما ساهم في تنوع إنتاجها ، إذ نجدها تتوزّع في عدّة مناطق وكل منطقة متخصصة بصناعة معيّنة وكان جزء منها يستهلك محليا والجزء الآخر يصدّر إلى الخارج[1].

عرفت المدن الجزائرية مختلف الصناعات فكان ببجاية مشاغل لصناعة الأسلحة النارية ، كما اشتهرت بصناعة البرانس والأغطية[2] إلا أن هذه الصناعات كانت بسيطة ويدوية كانت تتواجد إما في المدن أو الأرياف[3] ، وقد تواجدت الصناعة في عدّة مدن من الإيالة و كان أصحابها ينظمون في هيآت تتولى كل واحدة صناعة معيّنة ، ومن أشهر صناعات الجزائر العثمانية نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس ، ويوجد عدد من المعامل الخاصة بالشواشي الصوفية والمحازم الحريرية ودار لسك النقود[4].

1.2 أنواع الصناعات ومناطق صناعتها

لقد شهدت بعض التقدم إلا أنه لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجات رائجة في بعض المناطق[5]، وهنا يمكننا حصر أنواع الصناعات الجزائرية في أواخر العهد العثماني كالتالي:

1.1.2 صناعة الأسلحة: وتمثلت في صناعة المدافع والبنادق والمسدّسات والبارود إذ يتم تصنيعها في دار النحاس أو معامل أصغر بمختلف المقاطعات (قسنطينة ، تلمسان ، بجاية وغيرها) ، أما فيما يخص صناعة البارود فقد تواجد في عدّة مدن وقرى جزائرية منها مصنع باب الواد بالجزائر وأيضا مصنع قصر الداي ، كما نجد صناعة الأسلحة البيضاء

[1]– أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 62.

[2]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 29.

[3]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 337.

[4]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 61.

[5]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 153.

كالسيوف والخناجر والرماح التي أغلبها يتم تصنيعها في كل من المناطق الصحراوية والهضاب[1].

2.1.2 الصناعة الاستخراجية: التي تعتمد على معدن الحديد والرصاص[2].

3.1.2 الصناعة النسيجية: لقد كانت في الطليعة نتيجة وفرة المواد الخام كالصوف حيث نجد صناعة الزرابي والبرانس في المدن والقرى، خاصة في قلعة بني راشد ، كما نجد نسج الحياك وصناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل والشالات والشواشي وكانت تباع بأسعار أغلى قليلا من المنتجات الفرنسية والإيطالية حيث لم يكن هناك مثيلتها أبدا.

4.1.2 صناعة الجلود: والتي تصنع منها السروج والأحذية في كل من قسنطينة ، الجزائر تلمسان ، مازونة ، قلعة بني راشد [3].

5.1.2 الصناعات الدقيقة: تتمثل في صناعة الحلي والمجوهرات، تواجدت في كل من تلمسان، قسنطينة والجزائر وأيضا في قرى جرجرة ، إلا أنها كانت محتكرة من طرف اليهود[4].

6.1.2 صناعة السفن: لقد تواجدت مشاغلها في السواحل الجزائرية منها مصنع المراكب الصغيرة في كل من القل وجيجل ودلس ومستغانم وبني صاف[5].

---

[1]– علي خلاّصي ، قصبة مدينة الجزائر، ج1 ، (د ط) ، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007م ص28.

[2]– الغالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر ، الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الجزائر، 2007 م ، ص 36.

[3]– أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص، ص 62– 63.

[4]– الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 36.

[5]– علي خلاصي ، المرجع السابق ، ص 28.

إضافة إلى صناعات أخرى منها صناعة الفخار، سك النقود وغيرها ، والأرجح أن الصناعة انتشرت في أهم المدن الصناعية منها العاصمة ، تلمسان ، مستغانم وقسنطينة حيث كانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف ، أما العاصمة فتميّزت ببعض الحرف[1].

2.2 الحرف والحرفيين

يجتمع أصحاب الحرفة الواحدة في المدن في سوق واحدة أو شارع واحد يشرف عليه مسؤول يسمى الأمين ويزاول مجموع الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلد ، ولقد وجدنا في الجزائر أواخر العهد العثماني عدّة طوائف حرفية منها:

- الصفاريون: هم صنّاع النحاس.
- الشكامجية(الشقماقجية): مهمتهم صناعة الأسلحة.
- السراجون: هم الذين يضعون السروج والحقائب ويطرزونها بالذهب أو الفضة أو الحرير أو الجلد[2].
- البرادعية: هم الذين يصنعون البرادع.
- الشماعون: هم الذين يصنعون الشموع[3].
- النجارون: مهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها.
- الجلابون: الذين يقومون بتربية المواشي.
- الحواكون: أي صناعة الملابس الصوفية والقطنية.
- الفخاريون: الذين يقومون بصناعة الأدوات الفخارية... [4].

[1]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 153.

[2]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 338.

[3]– عبد الله بن محمد الشويهد ، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695– 1705م ، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني ، (د ط) البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2012م ، ص ص 26– 27.

[4]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 63.

ونظرا لهذا التنوع في الحرف يمكننا القول أن الجزائريين لم يكادوا يعرفون البطالة قبل الاحتلال.

3.2 أهم الأسواق والسويقات

لقد تواجدت في مدينة الجزائر بعض الأسواق حيث يعرض فيها الغرباء عن المدينة بضائعهم وهي لا تشبه تلك الأسواق الضخمة[1] ، كما تواجدت أيضا أسواق يومية و أسبوعية وفصلية كسوق عين اللوحة بالقرب من تاهرت ، وهناك أيضا سوق الأرباع جنوب التيطري وأيضا نجد سوق العثمانية غرب قسنطينة[2] ، وفي هذه الأسواق تجتمع القبائل المختلفة لتبيع سلعها ومواشيها ، ومن المنتوجات التي يتم بيعها نذكر منها الصوف والزبدة والعسل[3] وكذلك محافظ النقود والعطور مثل الورد والياسمين والمصنوعات الحريرية[4] ، وعموما يمكننا حصر تلك الأسواق فيما يلي:

- سوق الحدادين
- سوق الصناعة
- سوق الحرارين
- سوق الصباغين
- سوق الحلفاويين
- سوق الصفارين
- سوق الحواتين، سوق الخضارين
- سوق العطارين
- سوق الخياطين، سوق الدباغة
- سوق الغزل
- سوق الشماعين
- سوق الفكاهين[5]

---

[1]– عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1900م ، طبعة منقحة ومزيدة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2009م ، ص 101.

[2]– ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 2 ، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012م ، ص 224.

[3]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 33.

[4]– عائشة غطاس ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700 – 1830م ، مقاربة اجتماعية اقتصادية (د ط) ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007م ، ص ص 208– 209.

[5]– نفسه ، ص211.

وفضلا عن الأسواق الهامة والمتخصصة أقيمت أسواق صغيرة عرفت باسم السويقة وتمثلت في سويقة عمور وسويقة باب الوادي وسويقة سيدي محمد الشريف ، وكان الهدف من إقامتها هو تلبية حاجيات الأهالي دون عناء كبير[1].

من كل هذا نستخلص أن اليد العاملة المحلية كانت تجد الشغل الذي يناسبها في إحدى المجالات المذكورة أو في الفلاحة ، وبالتالي فان الجزائريين لم يكادوا يعرفون البطالة قبل الاحتلال[2] ، ومن جهة أخرى تعرضت الصناعة لعدة عوامل ساهمت في عرقلتها منها تدهور الإنتاج الفلاحي والحيواني الذي كان له انعكاس مباشر على الصناعة ، هذا بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الصنّاع[3].

3. النشاط التجاري

لقد كان لحركة التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية للإيالة الجزائرية[4].

1.3 أنواع التجارة: إن التجارة في الجزائر كما هو الشأن في جميع البلدان نوعان: داخلية وخارجية[5].

1.1.3 التجارة الداخلية: لقد كانت التجارة الداخلية في أيدي الجزائريين إلى غاية بداية القرن 19م وأصبحت تحت سيطرة اليهود ، وذلك بأمر من أحد الباشوات[6].

---

[1]– عائشة غطاس ، الحرف والحرفيون.... المرجع السابق ، ص 211.

[2]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 63– 64.

[3]– أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 63.

[4]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792 – 1830م) ، (د ط) ، البصائر للنشر والتوزيع ، 2012م ، ص 36.

[5]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 64.

[6]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 149.

إن التجارة الداخلية كانت تتم في الأسواق المحلية والجهوية ، وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتحتوي على كل ما يحتاجه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة منها أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد ويسلّمها للمصالح الإدارية ، أما في الأسواق والمعارض فإن التاجر يدفع الرسم قبل الدخول إليها ، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة لأن النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة[1].

وقد عزز هذا التبادل التجاري عاملان هما: أولا تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف عندما يتوجهون إلى هذه الأسواق ، وثانيا: مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان[2].

2.1.3 التجارة الخارجية

كانت التجارة الخارجية تتم مع أوروبا والمشرق العربي عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد من الجزائريين[3] ، كما أنها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب العربي والأقطار العثمانية في المشرق ومع إفريقيا عن طريق القوافل [4].

ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية نتيجة للأوضاع الداخلية التي تسرّبت إليها الفوضى والاضطراب ، وعلاقات الدولة الجزائرية السياسية التي كانت تتأثر بالمؤامرات الخارجية [5] ، وهنا نلاحظ أن التجارة الخارجية كانت في أيدي الأجانب بحيث كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع وكانت مرسيليا هي أهم مدينة تستقبل المنتوجات الجزائرية ، كما تمتعت هذه الشركات

---

[1]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 65.

[2]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 36.

[3]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 65.

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر... ، المرجع السابق ، ص 37.

[5]– صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى) ، (د ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، (د م ن) ، 2005م ، ص 168.

الفرنسية برخص صيد المرجان في بايلك قسنطينة ، وهي الأخرى بدورها تبيع الترخيص إلى الصيادين الإيطاليين والإسبان ، لكن هذه الامتيازات التي منحتها الجزائر لهذه الشركات الفرنسية قد شهدت منافسة شديدة من قِبل فئة اليهود أمثال: "**بكري** و**بوشناق**" [1] اللذان حصلا أثناء توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر على احتكار تصدير الحبوب [2].

2.3 أهم المواصلات البرية والبحرية

1.2.3 المواصلات البرية: كانت تربط إيالة الجزائر بكل من تونس والمغرب وليبيا والسودان ونذكر منها ما يلي[3]:

1- الطريق العرضي الشمالي: يربط تونس بفاس مرورا بمدن الكاف وقسنطينة ، سطيف حمزة، الجزائر، وهران ، تلمسان ووجدة [4].

2- الطريق العرضي الأوسط: يربط قفصة بمدينة فكيك ، مرورا بمدن بسكرة والأغواط والبيّض ، سيدي الشيخ.

3- الطريق العرضي الجنوبي: يربط نفطة بتافيلات ، مرورا بأهم واحات الجزائر.

4- الطريق القطري الغربي: يربط وادي سوف بالعاصمة ، ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة.

5- الطريق القطري الشرقي: يربط وادي ميزاب بتونس ، مرورا بمدن الأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف [5].

---

[1]- بكري وبوشناق: قدما إلى مدينة الجزائر في القرن 18م ، واستقرا بالمدينة بشكل دائم وحاسم عام 1770م ، وبقيت الأسرتان تشتغلان بالتجارة بين الجزائر وليفورن مستقلين عن بعضهما إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن 18م حيث حدثت مصاهرة بين العائلتين أنهت المنافسة بينهما.(أنظر: أمينة عباسي، السياسة الفرنسية تجاه اليهود الجزائر(1830-1870م) ،" مذكرة لنيل شهادة ماستر" تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013 - 2014م ، ص ص 22- 23).

[2]- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 147.

[3]- محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص67.

[4] - أحميدة عميراوي ، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال) (د ط) ، دار البحث ، قسنطينة ، 1884م ، ص 31.

[5] - محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 67-68 .

أما عن وسائل النقل ، فهي تختلف حسب البيئة ، ففي التل يستعمل التجار البغال والجمال للسلع ، والخيل للأشخاص ، وفي الصحراء يستعملون الجمال والحمير[1].

2.2.3 المواصلات البحرية

إن الأودية في إيالة الجزائر لم تكن صالحة للملاحة ، ما عدا وادي بجاية في شرق البلاد ، أما الموانئ التي كانت تمتاز بالنشاط التجاري فهي كانت منتشرة على طول الشريط الساحلي الذي يمتد طوله حوالي 1200 كلم ، ومن أهم هذه الموانئ نذكر[2]:

1/ القالة: وكان هذا الميناء تحت سيطرة الشركة الملكية الإفريقية[3]، تصدّر من خلاله الحبوب لمرسيليا.

2/ عنابة: كان يوجد بها ثلاث موانئ ، رأس الحمام ، الخروبة ، حصن الجنويين.

3/ ستورة: كان تابعا لميناء عنابة .

4/ القل وجيجل: كان هذان الميناءان يصدران المنتوجات المحلية .

5/ بجاية: كان الإنجليز يقولون عن هذا الميناء بأنه" يشكل جبل طارق ثاني لأن خليجها جميل و مرتفع".

6/ الجزائر: هو من أهم موانئ الإيالة الجزائرية ، وذلك لأنها تتكون من عدّة جزر[4].

---

[1] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 68 .

[2]– نفسه ، ص 65.

[3]– الشركة الملكية الإفريقية : أنشئت هذه الشركة في 25/ 08/ 1741م بموجب قرار ملكي ، وتوقفت عندما خلفتها الوكالة الإفريقية يوم 07/ 03/ 1793م ، واستغلت هذه الوكالة من سنة 1793 إلى 1799م عندما وقعت الحملة الفرنسية على مصر وأعلنت إيالات المغرب الحرب ضدها ، وتم حل الوكالة وأعطيت الامتيازات إلى إنكلترا سنة 1807م وفي سنة 1817م استرجعت فرنسا الامتيازات وانشأ وكالة مؤقتة ، والتي دامت من 1818 إلى 1822م ، بعدها جاءت مؤسسات السيد باري ، فظلت قائمة رسميا إلى أن وقع الاحتلال.(أنظر: محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 83).

[4] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص65–67 .

7/ وهران: يمتد هذا الميناء على 24 هكتار، وقد عمل الأسبان على توسيعه وتدعيم الرصيف الذي يحميه [1].

3.3 أهم الصادرات والواردات

1.3.3 الصادرات

إن صادرات الجزائر مع دول المشرق والمغرب إشتملت الأقمشة الحريرية[2] والصوفية والحبوب والزيوت والشمع[3] ، بالإضافة إلى الشاشيات المحلية والزرابي والأغطية والحبال والبرانس الصوفية[4].

أما فيما يخص صادراتها مع بلاد السودان الغربي فتمثلت في: التمور والزيتون والعبيد والمنتوجات الأوروبية [5].

كما كانت الدول الأوروبية تستورد من إيالة الجزائر الصوف والجلود والخيول والقمح[6] خاصة فرنسا التي كانت تستورد إلى جانب هذه المواد الشمع والزيوت والمواد الأولية[7].

---

[1]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 67.

[2]– فوزية قراين ، ذهبية قشيش ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي(1830– 1870م) ، "مذكرة لنيل شهادة ماستر" في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة – ، 2014 – 2015م ، ص 16.

[3]– علي خلاصي ، المرجع السابق ، ص 32.

[4]– ناصر الدين سعيدوني ، " الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر– تونس– طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشرهجري (من القرن 16 حتى القرن 19م) " ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 31، جامعة الكويت ، 2010م ، ص 42.

[5]– علي خلاصي ، المرجع السابق ، ص 32.

[6]– جون وولف ، الجزائر وأوروبا (1800م– 1830م) ، ترجمة وتعليق : أبو القاسم سعد الله ، (ط خ) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009م ، ص 393.

[7]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام لمالي للجزائر...، المرجع السابق ، ص 38.

بالإضافة إلى تصدير المرجان والقمح والشعير وبعض المحاصيل الجافة كالبقوليات وقد كانت مقاطعة قسنطينة تعتبر مخزنا هاما ، ومركزا إستراتيجيا للتموين بالنسبة لجنوب أوروبا [1].

2.3.3 الواردات

أما فيما يخص الواردات فقد كانت الجزائر تستورد من العالم العربي الألبسة الصوفية، العطور، الأقمشة الحريرية ، والأحذية والجلود ، والأواني الزخرفية ، القطن والأرز[2] ، كما أنها تستورد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتوجات المدارية من بلاد السودان.

واشتملت وارداتها من الدول الأوروبية على العطور والمصبرات من فرنسا[3] وقطع الزليج والرخام والساعات والمرايا[4] ، والعتاد الحربي من إسكندنافيا والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والقهوة والأقمشة من إنجلترا عن طريق جبل طارق[5].

4.3 العملة

إن النقود التي كانت تستعمل بإيالة الجزائر أواخر الفترة العثمانية ليست محلية الصنع كلها ، بل كانت تنقسم إلى صنفين: عملة محلية وعملة أجنبية.

1.4.3 العملة المحلية : يمكن تصنيف العملات المحلية إلى ثلاثة أصناف:

أ/ العملات الذهبية : المحبوب السلطاني ونصفه وربعه [6].

---

[1]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 85.

[2]– فوزية قراين ، ذهبية قشيش ، المرجع السابق ، ص 17.

[3]–ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر... ، المرجع السابق ، ص 38.

[4]– علي خلاصي ، مرجع سابق ، ص 32.

[5]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر، ...، المرجع السابق ، ص 38.

[6] – نفسه ، ص 179 .

ب/ العملات الفضية : ريال بوجو، وزوج بوجو، الصائمة ، وربع بوجو، وموزونة ، وزوج موزونة ، والأسبر الفضي[1].

ج/ العملات النحاسية : الخروبة ، ريال ، الأسبر النحاسي ، الفلس .

2.4.3 العملة الأجنبية: لقد تنوعت النقود الأجنبية المتوافدة على الجزائر لعدّة أسباب منها: منها الهجرات الأندلسية وكذلك بالتعامل التجاري والجهاد البحري إضافة إلى الإتاوات المفروضة على الدول الأوروبية ، ومن أهم العملات التي كانت متداولة كثيرا في الجزائر نجد العملات الإسبانية: الدبلون[2]، الدوكة[3] الكرونة[4]، الدورو الإسباني ، لتأتي بعدها النقود التونسية والتي كان لها رواجا كبيرا في الجزائر وذلك بحكم الجوار وكذلك لوقوعها تحت الحكم العثماني ، ومن أشهر عملاتها نذكر: الدرهم الناصري ، الريال التونسي، الخروبة الفلس والفلس الرقيق.

كما نجد أيضا العملات المغربية التي كانت متداولة في الغرب الجزائري: البندقي ونصف البندقي، المثقال ، الموزونة ، الفلس ، الريال .

إضافة إلى العملات العثمانية التي كانت تستعمل في الجزائر مثل: المحبوب ، والزر المحبوب الذهبي[5].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر، ...، المرجع السابق ، ص 179.

[2]– الدبلون: هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب .(أنظر: ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر، ...، المرجع السابق ، ص 185).

[3]– الدوكة: هي نقود قديمة تعود إلى أوائل العهد العثماني بالجزائر، وهي تعادل الدينار الذهبي . (أنظر: ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق ، ص 185 ، ص 188).

[4]– الكرونة: هي نقود قديمة ونادرة ، مصنوعة من الفضة الخالصة .(أنظر: ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق ، ص 185، ص 188).

[5]– ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق ، ص ص 192–193 ، ص ص185– 188.

إن أهم ما ميّز العملة الجزائرية في العهد العثماني هو عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد، مما ساعد على ندرة المعادن الثمينة وتسبب في تدني القدرة الشرائية ، إضافة إلى تدخل الحكام في تحديد قيمتها [1].

4. الضرائب

لقد أصبحت الضرائب تمثل الدخل الرئيسي للخزينة العامة خاصة بعد تناقص غنائم الجهاد البحري منذ منتصف القرن الثامن عشر[2] ، وعموما فقد تمثلت موراد الخزينة في أموال الزكاة والعشور والغرامة واللزمة وعوائد السكان إلى غير ذلك من الضرائب [3].

1.4 أصناف الضرائب: يمكن تصنيف الضرائب في إيالة الجزائر إلى عدة أنواع نذكر منها:

1.1.4 الضرائب الشرعية: وهي الضرائب التي سنّتها الشريعة الإسلامية ، وهي ما تُعرف بالعشور والزكاة [4].

أ. **العشور**: وهي ما يستخلص من الإنتاج الفلاحي من قمح وشعير وتبن وغيره ، وتحدد حسب مساحة الأرض ، بحيث أنه على كل جابدة أو زويجة يدفع صاع من القمح وصاع من الشعير وحمولة من التبن [5]، فباي الغرب مثلا كان يدفع عشرة آلاف صاع قمحا ومثلها شعيرا وستة آلاف رأس غنم على كمية إنتاج الأراضي الملكية الخاصة [6] .

---

[1]– مؤيد محمود حمد الشهدلي ، سلوان رشيد رمضان ، مقال سابق ، ص 424.

[2]– نادية طرشون وآخرون ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، (د ط) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر، 2007م ، ص 101 ..

[3] – عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 250.

[4] – فلة القشاعي موساوي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771 – 1837م) "رسالة ماجيستير" في التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر، 1989 – 1990م ، ص 61.

[5]– نفسه ، ص 61.

[6] – أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (نقيب أشراف الجزائر) ، تحقيق: وتقديم أحمد توفيق المدني، (د ط) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009م ، ص 72.

ب. الزكاة : اختارت الحكومة العثمانية الإبقاء على الزكاة المجباة من السكان[1]، فالزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام وقد وردت في العديد من السور القرآنية ، وذلك لما له من قيمة كبيرة لقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2].

لقد كانت الحكومة العثمانية تفرض الزكاة على رأس المال ، أي على المواشي والأموال ، وكانت الزكاة تعتبر كحق ودين للبايلك على الأفراد ، وبمثابة اقتطاع إلزامي سنوي[3].

2.1.4 الضرائب المستحدثة:

1- الغرامة: هي ما تدفعه القبائل الرعوية في الصحراء والمناطق الجبلية ، وتكون ضريبة نقدية أو عينية ، ففي بايلك الشرق مثلا كانت تدفع عينيا في شكل مواشي ومواد غذائية [4].

2- اللزمة: وهي ضريبة عينية أو نقدية ، تقوم على تموين الحامية وتزويد الجند ، وتفرض عادة على القبائل الرعوية في المناطق الصحراوية والجهات الجبلية.

3- الخطية: وتفرض على بعض القبائل كدليل على خضوع تلك القبائل لسلطة الباي ، كما أنها تفرض على بعض الأشخاص كشكل عقاب للمخالفين الذين إرتكبوا جرائم.

ويضاف إلى ضريبة الخطية ضرائب خاصة تفرض على بعض القبائل مثل:

- ✓ حق العسة: وهي ضريبة ألزمت بها بعض القبائل الصحراوية مقابل إقامتها مؤقتا ببعض المراعي وترددها على أسواق الجهات الشمالية" التل" [5].

---

[1]- توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر(1206هـ- 1282هـ) (1792م- 1865م) ، دراسة مقارنة ، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 - 2008م ، ص 168.

[2]- سورة البقرة ، الآية 110.

[3]- توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 168.

[4]- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 347 ، ص134 .

[5] - فلة القشاعي موساوي ، المرجع السابق ، ص 64 ، ص 68.

- ✓ التويزة: تفرض على القبائل الرعوية التي تكلف بخدمة أراضي البايلك في شكل أعمال الحرث والبذر والحصاد ، وهذا ما يوفر مبالغ ضخمة لخزينة البايلك.
- ✓ المعونة: هي ضريبة خاصة غير محددة من حيث الوقت أو الكمية ، وتكون بغرض تموين الحاميات العسكرية [1].

3.1.4 عوائد سكان المدن: من أهم هذه العوائد ما يعرف بـ" ضيفة الباي" و" ضيفة السلطان"، فالأولى تدفعها المدن الصغيرة ، والثانية تقدّم للآغا عن طريق شيخ البلد ، وهي ضريبة مخصصة لتغطية تكاليف استقبال الباي[2].

4.1.4 ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية:

كان يلزم على أصحاب النشاط الاقتصادي في المدن دفع الضرائب والرسوم على نشاطها ، وقد تولى جمعها الأمناء الذين يشرفون عليها وحسن سيرها وتطبيق القانون فيها[3].

5.1.4 غنائم الجهاد البحري : ظلت غنائم الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد بالجزائر، إلا أنها تراجعت منذ القرن الثامن عشر[4] .

6.1.4 ضرائب إضافية أو استثنائية: هي تلك الضرائب التي كانت تفرض في المناسبات والمواسم، وحسب الظروف وفي أوقات معيّنة وهي متنوعة نذكر منها:

1- ضيفة الدنوش: وهي ضريبة يدفعها مختلف شيوخ القبائل وهي تشمل الأموال وبعض المواد الغذائية[5].

---

[1]- فلة القشاعي موساوي ، المرجع السابق ، ص ص 68- 69.

[2] - توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص186.

[3] - نفسه ، ص 188 .

[4] - صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 351.

[5] - توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص ص 198 -199.

2- خيل الرعية: وهي تقدم على شكل مساهمة من قِبل قبائل الرعية ، تقدم لصالح الجيش وكذا لفائدة الباي[1].

3- الكبش: وهي ضريبة الخروف ، والتي كانت تدفعها القبائل في الأعياد والمواسم إلى شيوخها وقيادها ، وإلى الباي الذي هو بدوره يقدمها كهدية للداي وكبار الموظفين[2].

نستخلص مما سبق أن تضاؤل موارد خزينة الإيالة الجزائرية التي كانت قائمة على غنائم الجهاد البحري هي التي جعلت الإيالة تعيش ضائقة مالية ، مما جعلها تقوم بتعويض هذه المداخيل بفرض أنواع مختلفة من الضرائب على السكان والتي كانت عبئا كبيرا عليهم[3].

[1]- توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 201 .

[2] - نفسه ، ص 202 .

[3] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 80.

من خلال ما تطرقنا إليه على الوضع الاقتصادي في الجزائر أواخر العهد العثماني نستنتج أنه على الرغم من توفر إيالة الجزائر على ثروات هائلة ، وموارد طبيعية مختلفة إلا أن الحياة الاقتصادية قد شهدت تدهورا وتراجعا كبيرا في هذه الفترة ، بحيث واجهت العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تطوّرها وازدهارها ، منها طبيعة الحكم التركي الذي تميّز بالإقطاعية وكذلك السياسة المتبعة في الميدان الزراعي والصناعي والتجاري واحتكار الحكومة لهذه الأنشطة.

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري 1830م-1870م.

1- مصادرة أملاك الجزائريين.

2/ النظام الضريبي والتنظيم الجمركي.

3/ السياسة التجارية.

تمهيد :

لقد عملت السياسة الفرنسية من أجل إنجاح سياستها على تهيئة الوضع ، وأتبعت في ذلك إذلال الجزائريين وتركيعهم حتى في مصدر رزقهم وقوتهم الوحيد وهو الأرض ، لتتبع ذلك بترسانة من القوانين والتشريعات لإضفاء الصفة القانونية على استعمارها للجزائر وأيضا من أجل تسهيل انتقال الأرض من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين مستجيبة في ذلك لمتطلّبات الرأسمالية الأوروبية ، فراحت تقوم بعمليات السلب والنهب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كفرض الضرائب المجحفة على الجزائريين.

1. مصادرة أملاك الجزائريين:

1.1 المرحلة الأولى (1830م- 1850م)

1.1.1 مصادرة ممتلكات الأوقاف:

1. حالة الأوقاف قبل الاحتلال الفرنسي:

كانت الأوقاف في الفترة العثمانية كثيرة ومنتشرة في مختلف أنحاء الجزائر، وذلك ببذل العطاء في باب الخير ومنهم الحكام ، وبهذا شهدت توسعا كبيرا، خصوصا بما يتعلق بالمؤسسات الدينية والتعليمية مثل مؤسسة الجامع الأعظم ، إلى جانب المرافق العمومية منها العيون ، السواقي ، التي كانت توقف لها الدكاكين ، الضيعات ، مزارع ...[1].

إنّ هذه المؤسسات الخيرية كان لها عدّة أهداف منها التضامن والمواساة بين أفراد المجتمع لفتح باب الخير[2] ، وذلك من خلال الإنفاق على القائمين بشؤون العبادة والتعليم من أئمة ومدرّسين وطلبة ، وأيضا سدّ حاجة الفقراء والمعوزّين من خلال عوائد الأوقاف ، وكذلك للحفاظ على الممتلكات والثروات من المظالم والأحكام التعسفية للحكّام[3].

---

[1]- سفيان شبيرة ، " دوافع وتبعيات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 10 ، الجزائر، (د س ن) ص ص 217- 218.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 274.

[3]- حنيفي هلايلي ،" دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة - نموذج مدينة الجزائر العثمانية -" ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي 1830م- 1962م ، (د ط) منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007م ، ص ص 55- 72.

لقد كان الوقف سواء الخيري أو العام يتوزّع على عدّة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وصفة قانونية ووضع إداري خاص ، يمكن عرضها حسب الترتيب التالي:

أ. **أوقاف الحرمين الشريفين:** كانت تشكّل أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية بالجزائر العثمانية [1] تؤول أملاكها إلى فقراء مكة والمدينة ، كان عدد أحباسها 840 منزلا و258 دكانا و33 مخزنا و82 غرفة و3 حمامات و11 كوشة و4 مقاهي وفندق و57 بستانا و62 ضيعة و6 أرحية [2].

ب. **أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى:** تحتل المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين ، وتعتبر من أهم الأوقاف إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف ، و كانت مداخيلها تبعث إلى فقراء مكة والمدينة المنورة [3].

ج. **أوقاف سبل الخيرات:** أُنشئت هذه الأملاك سنة 999هـ/ 1584م بأمر من شعبان خوجة، مهمة إدارتها هي تسيير المساجد ودفع أجور القيمين والأئمة[4] ، كما اتجه نشاطها إلى إصلاح الطرقات ومدّ قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات[5].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ، الفترة الحديثة ، (ط1) ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2001م ، ص 239.

[2]– إبراهيم مياسي ، " الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، العدد 05 ، الجزائر ، 2001م ، ص 163.

[3]– موسى عاشور،" أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف "، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 م– 1962م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص 74.

[4]– محمد العربي الزبيري ، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981م ، ص 196.

[5]– موسى عاشور، المقال السابق ، ص 74.

د. أوقاف الزوايا والأشراف وأهل الأندلس: كانت كل مؤسسة قائمة بحد ذاتها حيث انتشرت في مختلف المدن خاصة في مدينة الجزائر، اذ نجد أغلبية الزوايا حول ضريح ولي صالح فكانت تقدّم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك فتكوّنت بذلك لكل منها ملكية[1] ، أما فيما يخص أوقاف الأندلس فهي تقوم على إغاثة ومساعدة مسلمي الأندلس[2].

هـ. أوقاف الجند والثكنات: لقد أوقفت عدة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على المعوزّين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج[3].

2.1.1 دور الأوقاف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كان لها عدّة أدوار مهمة نذكرها كالتالي:

- الإنفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة.
- الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزّين.
- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكّام.
- تمكين العجزة والقصّر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم.
- العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.
- رعاية وصيانة المرافق العامة.
- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة[4].

[1]– حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ص 74– 75.

[2]– موسى عاشور ، المقال السابق ، ص 75.

[3]– بوسعيد عبد الرحمان ، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، "مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير" في إطار المدرسة الدكتورالية– الدين والمجتمع– جامعة وهران ، 2011/ 2012م ، ص 45.

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص ، ص 245– 249 .

3.1.1 حالة الأوقاف بعد الاحتلال الفرنسي[1]:

1. تعدّي الإدارة الفرنسية على الأملاك الوقفية:

لقد تعهّد الفرنسيون بحماية الشعائر الدينية للجزائريين وفقا لما جاء في المادة الخامسة من معاهدة 05 جويلية 1830م ، المحررة من قِبل قائد الحملة الفرنسية" **دي بورمون**"[2] والموقعة من قِبل الداي حسين[3].

على الرغم من تعهّد الفرنسيين بحماية الشعائر الدينية للجزائريين، إلا أنهم وبموجب أوامر الجنرال" دي بورمون" تمّ تحويل الجوامع إلى كنائس ، كما تمّ هدم الكثير من المساجد إما لتوسيع الشوارع أو لإقامة بنايات جديدة محلّها[4].

تشير الإحصائيات أن عدد الأوقاف قد وصل إلى 1558 قبل الاحتلال بعائدات مقدرة بـ43.222.70 ف[5] ، لذا أسالت لعاب الإحتلال وعملت على الإستيلاء عليها بمختف الطرق وشتى الوسائل لدمج مداخيلها ضمن خزينة الدولة الفرنسية وتجنبا لإستعمالها في حرب ضدّها ، وكهدف منشود لابد من إتباع طريقة لتحقيقه فعمدت إتباع خطة محكمة عن طريق المراحل الآتية[6]:

---

[1] – أنظر: الملحق (رقم 01) جدول يوضح قائمة المساجد والزوايا التي إستولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر في العامين الأولين للاحتلال 1830م–1832، ص104.

[2]– دي بورمون: (1743م– 1846م) ، هو ماريشال في الجيش الفرنسي ، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر وموقّع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين في الجزائر العاصمة . (أنظر: عدّة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م– 1962م ، ج 2 ، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2008م ، ص 492).

[3]– محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830– 1871م ، (د ط) مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011م ، ص 35.

[4]– نفسه ، ص 35.

[5] – نفسه ، ص 40 .

[6] – سفيان شبيرة ، المقال السابق، ص 219.

2. الاستيلاء على الأملاك الوقفية:

للاستحواذ على ممتلكات الحبوس استصدرت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين والمراسيم وهي كالتالي:

- **مرسوم 08 سبتمبر 1830م:** أصدره الجنرال " **كلوزيل** "[1] أثناء عهدته الأولى وقد تضمن بنودا تنصّ على أن للسلطات الفرنسية الحق في الإستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة ، وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين[2] ، كما تم الاستيلاء على أملاك الأفراد وهدم أغلبها[3].

- **مرسوم 09 سبتمبر 1830م:** منح هذا القرار حق التصرّف في الأملاك الدينية بالتأجير[4] ، وهذه العملية مكنت فرنسا من نهب أموال الأحباس وصرفها في غير موضعها وبالتالي تمّ مصادرة الأملاك الوقفية وحرم أصحابها من حقهم فيها [5].

- **مرسوم 07 ديسمبر 1830م:** هو مكمل للمرسوم السابق وقد إستهدف هذا القرار ضم

---

[1] – كلوزيل برتران: (1773– 1842م) ، تخرّج من المدرسة العسكرية ملازما (1791م) ، نقيب في (1792م) ، وجنرالا في (1807م) ، أرسل إلى إسبانيا (1810م) ، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ إلى الولايات المتحدة الامريكية في (1814)، عاد إلى فرنسا في 1820م ، إحتل البليدة والمدية في 26/ 11/ 1830م أستدعي إلى فرنسا 1831م ، عُيّن حاكما عاما على الجزائر (1832م– 1836م) . (انظر:عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962) ، ج2 ، ط1 ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر ، 2013 م ، ص 492) .

[2]– سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 220.

[3]– عبد الجليل التميمي ، " لائحة من أهالي مدينة الجزائر إلى الحاكم العام الفرنسي سنة 1831م "، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 17 و 18 ، تونس ، 1980م ، ص 117.

[4]– موسى عاشور، المقال السابق ، ص 76.

[5]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م– 1900م) ، ج1 ، ط 4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1992م ، ص 74.

كل الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة" الدومين" [1].

لقد أكد الجنرال" كلوزيل" في هذا المرسوم في مادته الأولى على أن كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والمحلات والمؤسسات ، مهما كان نوعها المشغولة من قِبل الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من الجزائر أو التي كانت مسيّرة لحسابهم تعتبر في حكم الأملاك المصادرة [2].

أما المادة الثالثة فنصّت على تقديم وضعية وحالة عقارات الأحباس التي يستغلونها بالكراء أو بغيره ، وكذا محاصيل الكراء أو الغلة ، وبيان قيمة تاريخ آخر دخل لها في ظرف ثلاثة أيّام من تاريخ صدوره [3].

أما المادة الرابعة فنصّت على تسليم كل من القضاة والمفتين والعلماء وغيرهم من القائمين على إدارة الأوقاف للعقود والمستندات المتعلقة بها ، مرفقة بقائمة أسماء المكترين ومبالغ الإيجارات السنوية لمدير أملاك الدولة [4].

لا شكّ أن هذا القرار كان بمثابة ضربة قاضية للدين والثقافة الإسلامية ، فقد تمّ تحويل معظم الأملاك الوقفية إلى كنائس ومراكز طبيّة وإدارية.

وحسب الإحصائيات يتبيّن أن الجيش إستولى في الفترة ما بين 1830م- 1832م على 55 ملكية من أوقاف المساجد منها 11 ملكية من أملاك المسجد الأعظم[5].

إنّ السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالإستيلاء على مؤسسات الوقف هو الحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن ولو على حساب الإنسانية [6] .

---

[1]- محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 40.

[2]- سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 220.

[3]- موسى عاشور، المقال السابق ، ص77 .

[4]- نفسه ، ص 77 .

[5] - نفسه ، ص78 .

[6]- حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص ص 243- 244.

والواقع أنّ هناك هدفين من مصادرة أملاك الجزائريين:

الهدف الأول سياسيا: يتمثل في خوف الفرنسيين من إبقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الوقف ، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي.

الهدف الثاني اقتصاديا: إنّ بقاء تلك الأملاك في أيدي الجزائريين سيبقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة ولن يحصل الفرنسيون خاصة والأوروبيون عامة على طريقة لشراء الأملاك والإستقرار في الجزائر[1].

ومن نتائج قرار 07 ديسمبر 1830م ما يلي :

إنّ تردد السلطات الفرنسية عن تطبيق هذا القرار وعدم إشرافها ومراقبتها التامة على تطبيقه ، كل هذا جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى واضطراب في التسيير، وتمثل ذلك في الأخطاء التي إرتكبها الولاة الذين إغتنموا ضعف مراقبة السلطة لهم وجهلها بمسائل الأوقاف فحوّلوا جزءًا من الدخل لمصالحهم الخاصة [2].

3. التدخل في تسيير الأملاك الوقفية:

- **قرار 01 مارس 1833م:** الذي يدعو الملاّك لإيداع السندات بالإدارة العامة وذلك من أجل مسح الأراضي ، ولقد هدف هذا القرار إلى مصادرة أملاك الوقف وتسليمها للمعمرين الأوروبيين[3] ، ومن ثمة كانت لسلطة الإحتلال حرية التصرّف في الأوقاف

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ،ج 1 ، المرجع السابق، ص 76.

[2]- خديجة بقداش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871م ، (د ط) ، دار دحلب ، الجزائر ، 2007م ص 23.

[3]- جيلالي صاري ، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830- 1962م) ، (د ط) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر، 2010م ، ص 12.

بموجب المرسوم المؤرخ في 31 أكتوبر 1838م[1] ، ثم تلاه المنشور الملكي المؤرخ في 21 أوت 1839م بموجبه تم تثبيت جميع القرارات السابقة وقسم أملاك الدولة إلى ثلاثة أصناف هي الدومين الوطني، الدومين الكولونيالي، الأملاك المصادرة ، وهنا تم إدراج الأملاك الوقفية ضمن الدومين الكولونيالي[2].

ومن ثمة توالت المراسيم والقرارات والمناشير واللوائح ، كان هدفها الاستيلاء على الأوقاف نذكر منها:

* **قرار 23 مارس 1843م:** تم إصداره في عهد الجنرال "**بيجو**"[3] ، وقد تضمن مداخيل ومصاريف المؤسسات الدينية إلى ميزانية الدولة الفرنسية ، وجاء في مادته الأولى على أنه مهما كانت طبيعة المؤسسات الدينية فإن مصاريفها تكون مرتبطة بالميزانية الاستعمارية[4].

***قرار 4 جوان 1843م** :الذي قضى بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم.

* **قرار 06 أكتوبر 1843م:** تم ضم وبصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر التابعة لها لأملاك المستعمر[5].

هكذا إذن عملت الحكومة الفرنسية على الاستيلاء على تلك المؤسسات ، التي تكون لهم وسيلة يكسبون من خلالها ثروة طائلة على حساب الإنسانية وشرف الأمة [6].

---

[1]– موسى عاشور، المقال السابق ، ص 79.

[2]– سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 222.

[3] – بيجو توماس– روبرت: هو ماريشال فرنسي وهو الذي وقّع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر 20/ 05/ 1837م أعلن حاكما عاما على الجزائر عام 1848م ، شهدت الجزائر خلال حكمه إنشاء المراكز الاستيطانية وسقوط الزمالة ومحرقة أولاد رياح . (أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان... ج1 ، المرجع السابق ، ص 490).

[4]– سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 222.

[5]– موسى عاشور، المقال السابق ، ص 80.

[6] – محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 42.

4. الإستحواذ على الأوقاف :

بعدما قامت الإدارة الفرنسية بربط مداخيل الأوقاف بميزانيتها ، إتجهت إلى القضاء النهائي على الوقف الإسلامي وذلك من خلال إصدارها لعدة قرارات منها:

*** قرار 01 أكتوبر 1844م:** قام بإصداره الحاكم العام " بيجو " والذي تم بمقتضاه تمكيّن الأوروبيين من الإستحواذ على الأراضي الموقوفة بعدما تمّ إدخالها في إطار المعاملات العقارية ، حيث أصبحت قابلة للبيع والشراء وبالتالي خرقت القاعدة الشرعية التي تنص على أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورَّث [1].

هذا ما أدّى لفقدان الجزائريين 200.000 هـ دفعة واحدة[2] ، كان هدف السلطات الفرنسية من خلال هذا القرار هو إيجاد صيغ جديدة لإنتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين[3]، على الرغم من أنها كانت تمثل المورد المالي الوحيد للمؤسسات التعليمية والدينية في الجزائر[4]، وعليه أرست اللبنة الأولى لمشروعها الإستيطاني التوسعي ، بإستيلائها على مساحات شاسعة ، فالأعراش التي تقوم باستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي[5].

---

[1]– سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 224.

[2]– بشير بلاح ، رابح لونيسي ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830 – 1989م) ، ج1، (د ط) ، دار المعرفة ، الجزائر 2006، ص 158.

[3]– محمد بليل ،" التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر– القطاع الوهراني نموذجا– "، مجلة عصور ، جامعة وهران ، العدد 16– 17 ، الجزائر، 2010م/ 2011م ، ص 121.

[4]– نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 178.

[5]– إبراهيم لونيسي ، " الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 –منطقة سيدي بلعباس نموذجا –"، مجلة عصور ، جامعة وهران ، العدد 6– 7 ، الجزائر ، 2005م ، ص 69.

* **أمرية 21 يوليو 1846م:** التي أكدت الأمر السابق بفرض حيازة وثائق ملكية على كل مالك أرض جزائري وإلا ضمّت أرضه إلى أملاك الدولة ، وأوكلت أمر التحقق من الوثائق إلى مجلس المنازعات[1].

* **قرار 03 أكتوبر 1848م:** نصّ على أن المباني المنسوبة لمساجد المرابطين وللزوايا ولكل المؤسسات الدينية التي لازالت مسيّرة من طرف الوكلاء ، تسلّم وتسيّر من طرف مصلحة أملاك الدولة[2].

* **قرار 30 أكتوبر 1858م:** الذي أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود ، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي ، فدعم ذلك ظهور مستعمرات أوروبية بالقبة والشراقة ودالي إبراهيم وحسين داي[3].

نتيجة لهذه القرارات أصبحت الأوقاف تتناقص بعدما أصبحت تخضع لأحكام الملكية العقارية المطبقة بفرنسا ، إذ نجد مساحات شاسعة من الأراضي تحوّلت إلى يد السلطات الإستعمارية والكولون[4] .

هنا تشير الإحصائيات أنها بلغت قرابة ستة ملايين هكتار سنة 1866م منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون ، كما تحوّل الكثير من الجزائريين من ملاّكين إلى خمّاسين[5] في أراضيهم[6].

---

[1]– بشير بلاح ، رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 159.

[2]– سفيان شبيرة ، المقال السابق ، ص 223.

[3]– بشير بلاح ، رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 159.

[4] – عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 283.

[5]– الخمّاسين: هم مزارعون يتقاضون خمس المحصول أجرا لهم . (أنظر : شارل روبير آجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، ط1 ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982م ، ص 41) .

[6]– بشير بلاح ، رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 159.

وكرد فعل على ما قامت به السلطات الفرنسية حاول رجال الدين والعلماء إيقاف ذلك من خلال ما أبدوه من سخط وإستنكار، لكن دون جدوى لأن الاستعمار الفرنسي رأى في الأوقاف الحاجز الذي يحول بينه وبين تطور الإستعمار الفرنسي في الجزائر، فعمد هذا الأخير إلى جملة من القرارات مفادها الإستحواذ على كل الأوقاف والحبوس[1] ، التي كانت لها أهمية بالغة في الحياة الدينية والعلمية والإجتماعية[2] .

2.1.1 مصادرة ملكية القبائل:

لقد كانت القبيلة تشكل ركيزة البناء الإجتماعي ، كما أنها تمثل قاعدة نظام الملكية الذي لا يستند إلى العقود وإنما يعتمد على العرف والتقاليد ، هذا الوضع هو ما أثار تساؤل الكثير من الفرنسيين ، وذهب الكثير منهم إلى التشكيك في صحة عقود الملكية لتلك الأراضي[3].

لقد باشرت السلطات الفرنسية مباشرة بعد إستيلائها على الأملاك الوقفية إلى مصادرة أراضي القبائل وذلك تحت إطار مايسمى "بلعبة التشريع" من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين تبيح لها عملية السلب والنهب من خلال ما يلي[4]:

- **مرسوم 1832م:** الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة [5].

---

[1]– عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 283.

[2]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500– 1830م) ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998م ، ص 231.

[3]–ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية....المرجع السابق ، ص 365.

[4]– إبراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص 114.

[5]– نصر الدين بن داود ، " مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية "، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م– 1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007م ، ص 52.

- **مرسوم 22 جويلية 1834م:** الذي نصّ على إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزء من التراب الفرنسي ، يديرها حاكم عام يتبع وزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية.

هذا المرسوم يعتبر أخطر قرار لأنه جعل من الجزائر ملك لفرنسا ، وبالتالي كل التجاوزات والإنتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها ، مما جعلها تقوم بالمزيد من أعمال النهب والسلب وإستنزاف للإقتصاد الجزائري[1].

- **مرسوم 24 مارس 1843م:** ينص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية [2].

- **مرسوم 01 نوفمبر 1844م:** أثبتت شرعية ما يملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة[3].

- **مرسوم 31 أكتوبر1845م:**الذي نص على مصادرة أراضي كل القبائل التي تقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الموالية لهم ، وكل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر[4] ، أو كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر دون رخصة من السلطات الاستعمارية يُعدّ متخليا عن أرضه[5] .

---

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م) ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007م ، ص ص 8- 9.

[2]- نجاة دهنون ، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830- 1900م) "مذكرة لنيل شهادة الماستر" تخصص تاريخ معاصر، معهد التاريخ ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015م/ 2016م ص 35.

[3]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830م- 1962م) ، ج1 ، ط1 المؤلفات للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008م ، ص 317.

[4]- الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 221.

[5]- نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 158.

وبموجبه إستولت الإدارة الاستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد[1] ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت حصيلة الخسائر التي تعرّض لها الفلاحين الجزائريين ما بين 1830م و1850م تقدّر بـ 20 ألف هكتار، كما نجد عدد المستوطنين إرتفع بشكل رهيب إذ في سنة 1840م كان عددهم 28.000 نسمة ليصل إلى 120.000 نسمة في 1848م [2].

- **قانون 21 جويلية 1846م:** تم بموجبه مصادرة الأراضي الزراعية غير المستثمرة التابعة للعرش والقبائل[3] إذ تصبح بعد أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر في حيازة دائرة المصلحة العقارية الفرنسية[4] ، وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية وعقود الملكية بينهم نادرة فإن السلطات الاستعمارية تعمدت إصدار هذا الأمر والقرار حتى تتمكن من الإستيلاء على المزيد من الأراضي .

ويمكن تلخيص مشاريع "بيجو" الإستيطانية في الأمور التالية:

- ✓ مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.
- ✓ مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.
- ✓ وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.
- ✓ تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة القوانين والمراسيم[5].

[1]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 9.

[2]– نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 158– 159.

[3]– نصر الدين بن داود ، المقال السابق ، ص 52.

[4]– – نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 162.

[5]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 10.

وتجسيدا لهذا القرار تم إنتزاع 186.000 هـ في منطقة الجزائر العاصمة [1] ، وبهذا هدفت المصادرة إلى قمع إنتفاضات الجزائريين ضد الإستعمار الفرنسي وأيضا الحصول على الأراضي التي كان نقصها يعرقل تطوّر عملية التوسع الإستيطاني[2].

- **قانون 16 جوان 1851م:** القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الإستعمارية[3] ، كما تم بموجبه ضم الأراضي الغابية التي قدِّرت بـ 200 ألف هـ إليها[4] ، كما أنه يؤكد أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاّك من الأهالي والملاّك الفرنسيين[5].

هذا ما مكّن الإدارة الاستعمارية من الإستيلاء على أحسن الأراضي والباقي قسّمته قطعا صغيرة ما بين 8 إلى 10 هكتارات لكل عائلة ، فحصلت السلطات الفرنسية في ولاية الجزائر على ثلثي الأراضي أي 13.388 هـ من مجموع 19.813 هـ، كما حصلت على ثلثها في مقاطعتي وهران وقسنطينة ، ففي وهران حصلت على 3.080 هـ، وفي قسنطينة على 3.345 هـ[6] ، وفي هذا يقول" شارل أندري جوليان": فقدت القبائل الكثير من أراضيها وتحوّل الحضر إلى بدو واشتدّ البؤس وزادت مظاهر السطو والنهب والسلب[7].

---

[1]- عدة بن داهة ، الاستطان والصراع ....، ج1 ، المرجع السابق ، ص318.

[2]- نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 163.

[3]- نصر الدين بن داود ، المقال السابق ، ص 52.

[4]- عدة بن داهة ، الاستطان والصراع ....، ج1 ، المرجع السابق ، ص 329.

[5]- مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، (د ط) ، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007م ، ص 14.

[6]- محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 136.

[7]- charle andri Julien. Histoire de l'Algerie contemporaine, Paris, 1964, p p 405- 406.

حسب الإحصائيات أنه في أواخر عهد" بيجو" كان يتواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب جنسيات مختلفة منها فرنسيين، إسبان، مالطيين، إيطاليين وغيرهم من الجنسيات[1] ، هذا ما يفسّر قول بيجو:" لا وجود للإستيطان دون سيطرة ولا وجود للسيطرة دون قوة" ، كما أضاف قائلا:" لا وجود لإحتلال متمرّد دون إستيطان ولا وجود للإستيطان دون سيطرة" وإن:" لا وجود لإمكانية إستيطان معقول دون سيطرة".[2]

لقد إتبع الجنرال" راندون"[3] سياسة أسلافه إذ قام بحصر القبائل ، حيث كانت مجبرة على التنازل عن أراضيها وبالمقابل تعترف لهم بحق ملكية فردية أو جماعية على الأراضي التي تتركها لهم[4] ، إذن بهذا هدف إلى تفتيت أراضي العرش المشاعة ، وهكذا تحصل الاستعمار على المزيد من الأراضي التي بلغت حوالي 61،363 هـ ما بين1851م-1861م ، كما صدر في عهده قانون ينظم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ، إذ إشترط في من تمنح له قطعة أرض تتراوح مساحتها من 120 إلى 150 هـ بأن يشارك بمبلغ مالي في إستصلاحها ، ولا تصبح ملكا له إلا بعد ثلاث سنوات من إستقراره بها[5].

---

[1]- عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830م- 1962م) ، (د ط) منشورات سيدي نايل ، الجزائر ، 2013م ، ص 114.

[2]- سعيد علمي ، الاستعمار والعمران ، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر ، ترجمة : نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة ، ج 1، (د ط) ، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م ، ص 68.

[3]- راندون جاك لويس: عسكري وسياسي فرنسي ، عُين حاكما عاما للجزائر في (11/ 12/ 1857م) ، في عهده توسع الاحتلال الفرنسي في الجنوب . (أنظر: عدة بن داهة ، الاستيطان... ج1 ، المرجع السابق ، ص 495) .

[4]- شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ، ص 51.

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص ص 15- 16.

ومن ثمّ إستمرت عمليات السلب والنهب عن طريق طرد الأهالي وحجز أراضيهم من طرف المكاتب العربية[1]، ففي سنة 1857 تمّ نزع 61.000 هـ من أحسن الأراضي لـ 16 قبيلة

وقد إستفاد من هذه السياسة المعمّرون والتّجار[2].

ـ قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863م: أصدره الإمبراطور" **نابليون الثالث**[3]" تمّ بموجبه تحديد ملكيات الأعراش والمشاعة ، إذ تمّ تجزئة بعض أراضي العرش لوحدات عقارية فردية وذلك لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية عليها ومن ثمّة الاستيلاء عليها ، إذ تمّ نقلها من الجزائريين إلى المعمرين[4].

لقد طُبِّق هذا القانون بشكل واسع في كثير من المناطق أما منطقة الأوراس فقد طبِّق فيها بعد أربعة أشهر من دخوله حيّز التطبيق ، حيث وجدت القبائل نفسها مهددة بنزع أراضيهم وحصرها في مساحات صغيرة [5].

---

[1]– المكاتب العربية: نشأت لأول مرة سنة 1833م ، وفي 01 فيفري 1844م صدر قرار يحدد هياكلها وسلطاتها ، تقوم بتهيئة السبل للاستيطان الفرنسي ومراقبة نشاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتجسس عليهم وضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة ، تسير من قبل قائد المكتب وهو برتبة ملازم أو نقيب ، ولم ينقطع نشاطها إلا سنة 1870م . (أنظر: راضية بن حبرو، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844 – 1900م، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر" تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية– قطب شتمة– جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012 – 2013م ، ص ص 19– 22).

[2] – محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين – تاريخ الجزائر– 1830 – 1954م ، ترجمة: محمد المعراجي ، (د ط) منشورات ANEP ، الجزائر، 2008م ، ص 155.

[3] – نابليون الثالث: (1807 – 1873م) ، هو إمبراطور فرنسي ، (1852– 1870م) ، أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية ، وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات.(أنظر: عدة بن داهة ، الاستيطان....، ج2 ، المرجع السابق ، ص504).

[4]– حمدي باشا عمر، نقل الملكية العقارية في ضوء آخر التعديلات وأحداث الأحكام ، طبعة منقحة مزيدة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004م ، ص 66.

[5]– عبد الحميد زوزو، الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي ، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837 – 1939م) ، ج1 ، (د ط) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009م ، ص 286.

هدف هذا القانون إلى تحطيم القبيلة ككيان سياسي إلى دواوير[1] ، أي تفتيت الملكية الجماعية إذ نجد منطقة سيدي بلعباس شهدت هذه العملية فيها كل من أراضي أولاد سليمان وأولاد إبراهيم وحميان والحساسنة ، لكن دون إثبات ملكية الأفراد بل أدّى في الغالب إلى مصادرات ذات طابع عام [2] وذلك من أجل إنشاء مستوطنات[3].

وبالتالي فإن هذا القرار قد فتت القبائل وحدّ من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، وهنا نجد المكاتب العربية برزت براعتها في الإبتلاع التدريجي للأراضي الزراعية ، حتى تبعد المستوطنين من الوقوع في مواجهات مع الفلاحين الجزائريين ، كما مكّنهم من إكتساب المزيد من الأراضي الزراعية وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية ، فخلال سنة 1863م كانت مساحة الأراضي المزروعة من قِبل المعمرين [4] الأوروبيين كبيرة[5].

وقد هدف من خلال تشريع هذا القانون القيام بإصلاحات يجب إدخالها على النظام العقاري بالجزائر، فمنذ زيارته الأولى إلى الجزائر 1860م إنشغل بمسألة الملكية العقارية وإطلع على حقيقة الوضع ، لذا بعث برسالة إلى الماريشال" بيليسي"[6] بتاريخ 06 فيفري 1863م والتي كانت أفكارها بنودا لقانون سيناتوس كونسيلت. [7]

---

[1]– ليلى تيتة ، " تطوّر البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الحاج لخضر، باتنة ، العدد 17 ، الجزائر ، 2014م ، ص 141.

[2]– محمد مجاود وآخرون ، تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1830م– 1962م)، ج2 ، (د ط) مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005م ، ص ص 47– 48 .

[3] – أنظر: الملحق (رقم 02) جدول يوضح المراكز الإستطانية التي تم إنشاؤها سنة 1863 م ، ص105.

[4] – أنظر : الملحق (رقم 03) جول يوضح مساحة الأراضي المزروعة من طرف الكولون سنة 1863 م ، ص105.

[5]– عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ....، ج1 ، المرجع السابق ، ص ص 343– 344 .

[6]– بيليسي (1794– 1864م): شارك في حملة الجزائر 1830م ، أباد قبيلة بأكملها في الظهرة قرب مستغانم ، عيّن عام 1860م حاكما على الجزائر . (أنظر: عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 491).

[7]– صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م– 1930م) ، "أطروحة دكتوراه علوم" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013 – 2014م ، ص ص 79– 83.

كما فُرِضت الحراسة الجماعية على أراضي كانت ملك للقبائل وذلك كعقاب على من يثور على السلطات الفرنسية ، كما تحججت الإدارة الفرنسية بأن القبائل تركت أراضيها دون خدمتها ، ولهذا فهي مجبرة على فرض الحراسة الجماعية عليها ، وفي الحقيقة كان فرار الأهالي من أراضيهم نتيجة الإرهاب الفرنسي ونتيجة للأوضاع الجديدة التي لم تكن تضمن لهم العيش بسلام مع جيرانهم الجدد المستوطنين[1].

ويعود تاريخ هذه المؤسسة إلى سنة 1845م ، هدفها نزع الممتلكات المحلية من القبائل المقاومة أو الذين يساندون العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى على الممتلكات التي يهجرها صاحبها أو يتخلى عنها ، حيث تتم عملية إنتقال الممتلكات إلى الإدارة الفرنسية في حين يتغيّب صاحبها عليها أكثر من ثلاثة أشهر دون الحصول على إذن من السلطة الفرنسية [2].

كان نتيجة لهذه الحراسة القضائية فقدان مساحات شاسعة ، مما أدى إلى إزدياد المراكز الإستيطانية حيث بلغت في الفترة الممتدة من 1840م إلى 1850م نحو 131 مركز إستيطاني جديد ، منه 45 في عمالة وهران و62 في عمالة الجزائر و24 في عمالة قسنطينة [3]، وأيضا من النتائج هجرة الجزائريين من أراضيهم هذا لما كانت تتعرض له من الإستفزازات وغيرها من التجاوزات ، وهكذا إستمرت الحلقة المفرغة ، فإن سخط الأهالي كان يتحوّل إلى ثورات ، وكان الفرنسيون يتخذون من الثورات ذريعة لمصادرة بعض أو كل أراضي القبائل الثائرة [4].

---

[1]– إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م– 1862م) ، (د ط) ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2007م ، ص 124.

[2]– جيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص 18.

[3]– عدة بن داهة ، الإستيطان...، ج1 ، المرجع السابق ، ص 49.

[4]– إبراهيم مياسي ، الإستيطان الفرنسي ...، المقال السابق ، ص ص 116– 117.

2.1 المرحلة الثانية (1850م- 1870م)

1.2.1 نمو المستوطنات على حساب الفلاحين

لقد عملت السلطة الإستعمارية في المناطق التي إحتلتها على إنشاء مراكز إستطانية لدعم الحاميات العسكرية وتثبيتها في وسط محيط زراعي ، وهذا بهدف إنشاء الملكية الفردية فوق الأراضي المغتصبة [1].

فقد تضاعف عدد القرى في السهول في كل من متيجة (وادي العلايق) ، وهران عين تموشنت ، عنابة ، الشلف ، كما نجد مراكز أخرى أنشأت خصيصا لأغراض عسكرية أي مراقبة الطرقات والمراكز الإستراتيجية [2].

نتيجة لهذه العمليات فقدت عدة قبائل أراضيها منها أولاد حالفة من دائرة عين تيموشنت كما إنخفضت مساحات أراضي أولاد قصير بوادي الشلف في غضون عشرين سنة من 39.000 هـ إلى 27.193 هـ ، أما فيما يخص مقاطعة الشرق فإننا نجد مخططات إقامة المعسكرات شملت المناطق الجبلية منها القبائل والأوراس[3].

هكذا نجد الحكومة الفرنسية شجعت عملية الإستيطان بكل أشكاله بواسطة عدة مناشير بداية من منشور الماريشال بيجو في 10 أفريل 1847م الذي نزع حوالي $\frac{1}{5}$ من أراضي الشعب الجزائري ووزعها على المستوطنين ، كما نجد مرسوم الجمعية الوطنية بتاريخ 20 سبتمبر 1848م الذي نص على تأسيس المستعمرات الزراعية في الجزائر إضافة إلى مشروع الحكومة الفرنسية المتضمن منح كل مستوطن ما بين 2 إلى 10 هـ مع توفير وسائل الإستيطان[4].

---

[1]- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 680.

[2]- جيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص29.

[3]- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص ص 681- 682.

[4] - بوعزة بوضرساية وآخرون ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، (د ط) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر، 2007م ، ص 89.

لقد تمّ إنشاء حوالي 42 قرية خاصة بالمستوطنين ما بين (1848م- 1850م) في كل من قرية مارنغو (حجوط حاليا) والعفرون وسان كلو وقالة وماندوفي وكاستيليون[1] في الفترة الممتدة من1851م إلى 1857م أنشؤا 68 قرية ، حيث نجد المقاول الباريسي " دومونشي" الذي منح 2.672 هـ في تيبازة عام 1854م ، طرد منها 96 عائلة جزائرية لينشئ عليها وحدات سكنية للمهاجرين الأوروبيين [2].

ثمّ إتجهت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الإستيطان الرأسمالي الواسع ، عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة ومن بين هذه الشركات [3]:

1/ شركة جنيفواز السويسرية : تأسست عام1853م من طرف سوتيردي بورقار[4]، حصلت بموجب مرسوم 26 أفريل 1853م على 20.000 هكتار بسطيف على أن تقوم الشركة ببناء 105 قرية إستطانية ، وأن تكون المساحة الإجمالية لهذه القرى 12.000 هكتار والباقي يعني 800 هكتار تبقى إقطاعية للشركة تستغلها بشكل مباشر لمدة 10 سنوات[5].

أدّى نشاطها إلى تجريد أكثر من 3208 فلاح جزائري من أراضيهم وتحوّلوا إلى مجرد أجراء أو خماسين فيها [6].

---

[1]- بوعزة بوضرساية وآخرون ، المرجع السابق ، ص 90.

[2]- يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج1 ، (د ط) ، دار الهدى ، الجزائر، 2009م ، ص 502.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق ، ص 16.

[4]- جيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص 31.

[5]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ...، المرجع السابق ، ص 16.

[6]- صالح حيمر، المرجع السابق ، ص 141.

2/ شركة الهبرة والمقطع: تأسست عام 1864م[1] وتحصلت على 24.100 هكتار منها 15.320 هـ زراعية و8.780 هـ غابات وظيفتها المكلفة بها تتمثل في بناء سد الهبرة وتجفيف سد المقطع مع إعادة بناء قنوات السقي فيه ، وفي المقابل لها حق التصرف في سقي أراضيها [2].

3/ شركة جمعية الغابات: حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستعملها لمدة 60 عاما ، إلا أنها قامت ببيع إمتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا [3].

4/ الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر: كانت تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب[4].

5/ الشركة العامة الجزائرية: حصلت عام 1865م على 100 ألف هـ بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها في مقاطعة قسنطينة ، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت لدولة مجانا على 70.000هـ ، وحصلت عام 1867م على 170.000هـ أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الإستعمارية ومبلغه 100 مليون فرنك ، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلوا لها ، من إيجار وبيع أو استغلال[5] ، كما تحصلت 51 شركة في الفترة ما بين (1852 – 1859م) على 50.000هـ، هنا نجد هذه الشركات استخدمت اليد العاملة الجزائرية[6] بنسبة 90% وهم في الحقيقة أصحاب تلك الأراضي الذين تحولوا إلى عمال وخماسين فيها [7].

---

[1]– بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 90.

[2]– أحميدة عميراوي واخرون ، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 – 1945م ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، ص 60.

[3]– يحي بوعزيز، موضوعات....، المرجع السابق ، ص 503.

[4]– أحميدة عميراوي وآخرون ، اثار السياسة الاستعمارية ... ، المرجع السابق ، ص 60.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق ، ص 16.

[6]– محمد عيساوي ، نبيل شربخي ، المرجع السابق ، ص 139.

[7]– عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي الإجتماعي ، (د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م ، ص 270.

كما ضمت أراضي جزائرية مغتصبة إلى جمعيات و هيئات دينية وعدة شخصيات أخرى ، التي تبيعها بدورها إلى المعمرين الأوروبيين[1] ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ثلاث ملكيات شخصية تسلمت في قسنطينة 2.000 هـ في وادي دكري بين" سانت أرنو" (العلمة حاليا) وقسنطينة وأيضا نجد" ديمونشي" وهو مقاول في باريس حصل سنة 1854م على 2.672 هكتار في تيبازة وفي سنة 1857م تحصل الإخوة" روبا" من ليون على 501 هـ في الشلف ، كما تسلم 382 هـ سنة 1858م إلى البارون "لاموت" في "دوبري" عين الدفلى[2].

وبهذه السياسة الجائرة لإغتصاب الأراضي وجد الجزائريون أنفسهم في أراضي أقل خصوبة وإنتاجا وأقرب للمجاعة والأمراض ، حيث تشير الإحصائيات أنه مابين سنتي 1867م و1868م تم وفاة ما يقارب نصف مليون نسمة [3].

من كل ما سبق تبيّن لنا أن الإستعمار لم يعتمد على مصادرة أراضي الجزائريين بغرض الإستيطان فحسب ، بل عمد إلى الإستيلاء على أجود وأغنى الأراضي بهدف إفقار وسلب مصدر رزق الجزائري الذي يكاد يكون مصدره الوحيد ، وهذا الأمر الذي جعل الجزائريين يعملون على إسترجاعها لكونها لا تمثل مصدر رزقهم فحسب بل هي تعبر عن إنتمائهم وهويتهم.

كانت مصادرة الأراضي هو ما ميّز الفترة الأولى من الإحتلال الفرنسي حيث تم تمليكها للأوروبيين ، إلا أن هذا لا يفسر عدم وجود نشاط فلاحي خلال فترة الحكم العسكري إذ نجد سنة 1840م عرفت إنطلاقة للفلاحة وذلك بفضل سياسة بيجو 1840م- 1847م[4] وفقا لسياسة هذا الأخير" بالسيف والمحراث" [5].

---

[1]- يحي بوعزيز ، موضوعات ...، المرجع السابق ، ص 503.

[2]- محمد عيساوي ، نبيل شربخي ، المرجع السابق ، ص 139.

[3]- عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص 271.

[4]- أحميدة عميراوي وآخرون ، أثار السياسة ....، المرجع السابق ، ص ص 40- 41.

[5]- سعيد علمي ، المرجع السابق ، ص 68.

وقد كان من جملة العوامل التي أدت إلى عدم إزدهار الفلاحة قبل ذلك هو أن الساسة الفرنسيين كان همهم الوحيد الإحتفاظ بالجزائر كموقع جغرافي وإستغلال ثرواتها ، كما كان لقانون الجمارك الصادر في 1835م آثارا سلبية ، إذ سمح ببيع الحبوب الفرنسية بالجزائر بدون فرض ضرائب في حين فرض ضرائب على الحبوب المصدرة من الجزائر[1].

2.2.2 سياسة السلب والنهب:

لقد حرصت فرنسا على إحتلال الجزائر ، وذلك لإعتقادها أنها ستحصل على كنوز الجزائر الموجودة في قصر الداي حسين ، كما كانت أطماعها الإقتصادية طاغية على دوافعها السياسية والعسكرية ، إذ كان الإقتصاد الجزائري محطّ أنظار فرنسا سعيا للسيطرة عليه وإستغلال خيرات الجزائر ، وهذا ما تجلى عشية الإحتلال إذ نجد الجيش الفرنسي هرع إلى خزينة الدولة ونهبها وتحويل جزء منها إلى فرنسا [2].

يذكر العديد من المعاصرين للحملة الفرنسية أن الجيش الفرنسي كانوا من الفلاحين الجهلة ، ومع ذلك كانوا أكثر تحمسا للغزو والإحتلال وركوب البحر للتخلص من البحرية الجزائرية ، لقد إستخدمت فرنسا كل الوسائل لإشعال نيران التعصب الديني لدى هؤلاء الشبان الجهلة ، فما كانوا إلا ليسارعوا للإنضمام للحرب تماما كما فعل أجدادهم من قبلهم أثناء الحروب الصليبية[3].

كان إلى جانب الجنود النظاميين يوجد صنف آخر من المغامرين والمثقفين ورجال الأدب والصحافيين والرسامين وغيرهم ممن هبوا إلى تلبية أطماعهم المادية تحت غطاء شرف فرنسا المهان [4].

---

[1]–أحميدة عميراوي وآخرون ، أثار السياسة .....، المرجع السابق ، ص ص 41– 42.

[2]– عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 102.

[3]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية...ج 1، المرجع السابق ، ص 22.

[4] – نفسه ، ص 23 .

وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الفرنسيين إستولوا على:

- 7 أطنان و312 كلغ من الذهب من قصر الداي.
- 108 طنا و704 كلغ من الفضة من قصر الداي.
- 24.700.000 فرنكا وهي قيمة الذهب الموجودة بالخزينة الجزائرية.
- 52.723.984 فرنكا وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية.
- 80.000.000 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة في الخزينة.

في حين إحتفظ الضباط الفرنسيين لأنفسهم بمبلغ قدره 50 مليون فرنك فرنسي وأرسل الباقي إلى فرنسا على ظهر خمس سفن[1].

نتيجة للأموال الضخمة التي سلبت ونهبت من الجزائر جعل فرنسا تصرِّح أنها نجحت في حملتها وذلك مقارنة بما خسرته في الحملة ، هنا تشير المصادر التاريخية أن خزينة الجزائر كان فيها ما لا يقل عن 50 مليون دولار سنة 1830م ، ولعلّ ما يفسر ذلك أن" علي باشا" عندما نقل مقرّ الحكم من قصر الجنينة إلى أعالي القصبة ، إستغرق ما يقارب نصف شهر، وجهز لنقل محفوظات الخزينة 50 بغلا لكل ليلة [2].

هذا ما يفسر جشع فرنسا وطمعها في خزينة الجزائر وكنوزها ، حيث نجد أطماعها الإقتصادية طغت على دوافعها السياسية والعسكرية رغبة منها في ملء جيوبهم وبطونهم وأن يصبحوا أثرياء دون أي جهد يذكر[3].

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 102.

[2] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ... ج1 ، المرجع السابق ، ص 22– 23.

[3] – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 102.

يذكر "حمدان خوجة"[1] في هذا الصدد أن أحد أقربائه كان يملك جنانا فيه دار للإستحمام أنيقة البناء وكانت هذه الملكية من جملة الأملاك المحتلة عسكريا ، ولما رأى بعضهم تلك الأبهة وتلك الزينة ظنّوا أن الدار تحتوي على كنز دفين لأن معظم السادة الأوروبيين لا يحلمون إلا بالكنوز، وهكذا سارعوا إلى الحفر وتفتيش الأرضيات وتهديم بعض الحيطان التي شكّ في أنها تخفي بعض الثروات ، ولما لم يجدوا شيئا باعوا كل المواد التي كان لها ثمن لجمع كمية من المال[2].

هكذا تمّ الإستيلاء على ممتلكات الجزائريين ونهبها ، إضافة إلى الإجارة التى سموها كراءً مؤبدا[3] ، كما يقول الشاعر العربي:" إن الوقائع تتكلّم بالنسبة لمن يريد أن يخفي سيرته" هذا ما ينطبق فعلا على ما قامت به فرنسا من أعمال النهب والسلب في حين كانت تدعي أنها جاءت لنشر الحضارة [4].

لقد كثر الخلاف حتى بين الفرنسيين أنفسهم عمّا نهبوه من خزينة الجزائر والطريقة التي عالج بها قائدهم " دي برمون" هذا الموضوع ، قد وجّهت أصابع الاتهام حتى إليه هو، أما ضباطه وجنوده فقد اتّهم كل منهم الآخر، لكن الحقيقة المتفق عليها هي أن النهب قد وقع[5].

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة: ولد عام 1773م بالجزائر ، شغل منصب الكاتب العام للداي وفي 1833م قام الاستعمار بعزله من منصبه ، وتم نفيه واستقر باسطنبول وتوفي 1840م من أشهر كتبه "المرآة" ،(أنظر: بشير بلاح، رابح لونيسي، المرجع السابق، ص167).

[2]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 264.

[3]– جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830م– 1914م ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، (د س ن) ، ص 69– 74.

[4]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 220.

[5]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 23.

كما قامت السلطات الفرنسية بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم تجيز لها عملية السلب والنهب ، ومنها القرار الذي أصدره الجنرال " كلوزيل" في 17 أكتوبر 1834م ومن جراء هذا القانون تم الاستيلاء على عدة بنايات دون تقديم تعويض لأصحابها [1].

وما شهدته المدن من جراء الاحتلال من نهب وسلب وتدمير ، شهدته أيضا الأرياف فحولت هذه العمليات الشنيعة البلاد المعمورة إلى قفار وشعب تحول إلى جموع بائسة تعيش تحت الحاجة الشديدة والفقر المدقع خلال بضع سنوات فقط [2] .

2. النظام الضريبي والتنظيم الجمركي:

1.2 النظام الضريبي:

إستمد الإستعمار الفرنسي موارده من خزينة مالية مبنية على جباية الضرائب من الأهالي ، والتي أدّت إلى إثقال كاهلهم وخاصة الطبقة الكادحة التي كانت تتحمّل الجزء الكبير منها [3].

كما حافظت الإدارة الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني ، سواء كان يعود أصله ديني ، أو وضعي[4].

---

[1]– ألكسي دوطوكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، ترجمة: إبراهيم صحراوي ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008م ، ص 89.

[2] – جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر ، 1994م ، ص 121.

[3] – صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، (ط 1) ، البصائر الجديد ، الحراش ، الجزائر 2013م ، ص 127.

[4] – الغالي الغربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 225.

مع إستحداث ضرائب جديدة وجد السكان أنفسهم مجبرين على دفع نوعين من الضرائب ، فبالإضافة إلى ضرائبهم التي تعوّدوا على دفعها من قبل نقدا ، أصبحوا مجبرين على دفع الضرائب الفرنسية ، وقسمت إلى [1]:

1.2.2 الضرائب العربية:

فرضت فرنسا على الجزائريين عدة ضرائب على إثر صدور عدة قرارات وأوامر منها الأمر الملكي بتاريخ 17 جانفي 1845م وفقا (للمادة 2)[2] ، والذي نصّ على أن الأهالي يدفعون الضرائب نقدا ، فقد كانت قبل هذا التاريخ تدفع عينا[3] ، وإشتملت الضرائب العربية على :

أ- **العشور**: هي ضريبة تفرض على الاراضي الزراعية قيمتها[4] تحدد على أساس الجابدة أو الزويجة ، وهي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض تقدّر ما بين 12 و14 هـ في السهول الخصبة وبين 8 و 10 هـ في المناطق الوعرة[5].

ب-الزكاة: هي ضريبة تفرض على قطعان الماشية وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي[6] ، وكانت تقتطع على الشكل التالي: شاة عن خمسة جمال، والأبقار $\frac{1}{30}$،وبالنسبة للاغنام والماعز $\frac{1}{40}$، واحتفظت بشكلها إلى غاية سنة

[1] – شهرزاد شلبي ، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير" في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م- 2009م ، ص 121.

[2] – عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ... ، المرجع السابق ، 125.

[3]–Charle Robert Ageron, les Algériens muslumans et la France (1871- 1919), presses universitaires de France, Paris, 1968, p 250.

[4] – راضية بن حبرو ، المرجع السابق ، ص 54.

[5] – توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 165.

[6] – الغالي الغربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 225.

1863م، حيث تمّ ضبطها بتحديد زكاة الجِمال 4 فرنكات لكل رأس ، و3 فرنكات لكل رأس بقر، و 0.15 ف لكل رأس غنم ، و 0.20 ف لكل رأس ماعز[1].

ج- الحكور: كانت هذه الضريبة في العهد العثماني ، وكانت تمثل إيجارا يدفعه الفلاحون مقابل منحهم رقع أرضية يستغلونها من طرف الحكام [2]، أي ثمن الكراء على الأراضي العزلية ، ولقد صدرت الإدارة الفرنسية قيمتة بـ 20 ف على كل جابدة في المناطق التي تقدر قيمة العشر بـ 25 ف للجابدة ، وهذا دون النظر إلى الظروف التي سادت تلك السنة [3].

د- اللزمة: هي ضريبة طبقت في عدة مناطق كالقبائل والجنوب الجزائري في العهد العثماني[4] ، ولكن بدءًا من تاريخ 18 جوان 1858م[5] ، أصبح يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح تعويضا عن دفع الزكاة والعشور، أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة[6] ، وتتغيّر نسبتها ما بين 0.25 ف و 0.30 ف للشجرة والواحدة.

وكانت هناك أربعة أصناف من اللزمة:

- **لزمة القبائل:** وهي عبارة عن ضريبة الرأس تؤدى من كل البالغين حسب ثروته (من 5 فرنكات إلى 100 فرنك) ، حيث قسم السكان البالغون وفقا لدرجة ثرائهم إلى ستة أقسام.

- **لزمة المنازل:** كانت تقريبا تؤدى بشكل جماعي على منازل القرية.

---

[1] - توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 353.

[2] - شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871- 1919م) ، ج 1، ترجمة : حاج مسعود بكلي ،(د ط) دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007م ، ص 464.

[3] - الغالي الغربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 226.

[4] - عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م- 1914م)، دراسة في أساليب السياسة الإدارية ،" رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه" العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2014م- 2015م ، ص 195.

[5] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ... ج 1، المرجع السابق ، ص 76.

[6] - محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص188.

– **اللزمة الثالثة:** هي لم تكن سوى تأقلما وتكيفا مع بعض النواحي الجزائرية السابقة: القبائل الصغرى ، الأوراس ، ميزاب.

– **لزمة النخيل:** وتؤخذ عن الأشجار المثمرة [1].

هـ– ضريبة العسة: فرضت هذه الضريبة على القبائل الصحراوية إلا أنها ألغيت سنة 1858م [2].

و– حق البرانس: اعتبرت بمثابة هبة أو صدقة ، وكان استكمالا لما كان قائما في الجزائر منذ العهد العثماني ، كحقوق لتولية المناصب ، وكان يقدمها السكان لجباة الضرائب بغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية وجباية مختلف أنواعها[3].

يعود سبب تمسّك الإدارة الفرنسية بالضرائب العربية إلى أهميتها البالغة ، حيث صرّح بذلك المندوب "**جارو**" في تقرير أمام مندوبية المعمرين يوم 13 نوفمبر 1844م قائلا: "إنّ مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى ، لكن هذه الضرائب تشكّل احد مصادرنا الأساسية ، وهي تقدم من 17 إلى 18 مليون فرنك من أصل 54 مليون فرنك" [4].

2.2.2 الضرائب الأوروبية:

لقد حدد مرسوم 28/ 10/ 1847م الضرائب التي يدفعها الفرنسيين والأهالي والأجانب وأهمها:

– ضريبة المساكن وكانت مقتصرة على البلديات ، ومتمثلة في قيمة الكراء ولا تتعدّى عشر قيمة السكن ، ضريبة الخدمات ، ضريبة خاصة بفرقة التجارة ، ضريبة عائدات قنوات الري[5].

[1] – توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 356 .

[2] – نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 168.

[3] – توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 361.

[4] – شهرزاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 122.

[5] – نفسه ، ص 122 .

إضافة إلى هذه الضرائب كانت هناك ضرائب غير مباشرة كانت تحصل عليها الإدارة الاستعمارية نذكر منها [1]:

1/ ضريبة السخرة: فرضت هذه الاخيرة على المواطنين الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 50 سنة ، وهي عبارة عن حراسة ليلية دون أجر[2].

2/ مكس الأسواق: كانت السلطة الاستعمارية تفرض على كل شخص يدخل سلعة إلى السوق قصد بيعها وعليه دفع مبلغ مكس على ذاك [3].

3/ حقوق التسجيل: كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية من أحكام وأنواع العقود والوثائق المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والإعارة والهبة وغير ذلك ، وكان أعوان الإدارة هم من يقبضون حقوق التسجيل[4].

لقد كانت المكاتب العربية هي التي تشرف على جباية الضرائب من السكان سواء نقدية أو عينية ، وكانت تسهر على أن تكون المبالغ المستخلصة من الضرائب كاملة وغير منقوصة[5] ، بحيث كانت هذه الضرائب لا تذهب مباشرة إلى خزينة الدولة وإنما كانت توزع كالآتي:

خمسة أعشار $\frac{5}{10}$ لميزانية الحكومة بالجزائر، والخمسة أعشار الأخرى $\frac{5}{10}$ لميزانية العمالات وذلك وفقا لمرسومي 24/ 19/ 1861م و22/ 10/ 1875م [6].

[1] – توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 364.

[2] – نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص167– 168.

[3] – توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 365.

[4] – نفسه ، ص 365.

[5] – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 127.

[6] – محمد بليل ، المقال السابق ، ص 315.

وأمام هذا الوضع القاسي الذي وجد فيه الأهالي الجزائريين أنفسهم بدفع ضرائب على أملاكهم ، بحيث وصل معدّل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية الستينيات من القرن 19 إلى 75.8 ف في الوقت الذي لا يتجاوز ما يدفعه الفرد الأوروبي 1.5 ف [1].

وقد وصلت الضرائب خلال الاستعمار الفرنسي نسبة 71% من إجمالي مداخيل الميزانية العامة بالنسبة للإدارة الاستعمارية ، وهو ما أرهق كاهل الجزائريين ، فوجدوا أنفسهم بين خيارين إما الثورة ضدّ السلطة الاستعمارية أو الهجرة [2].

كخلاصة يمكن القول أنّ النظام الضريبي المطبق من قِبل الإدارة الاستعمارية بالجزائر ما هو إلا امتداد للنظام الضريبي في العهد العثماني مع بعض التعديلات والزيادات[3].

2.2 التنظيم الجمركي

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكّم بها الدوّل في توجيه التجارة الخارجية ، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد وغيره من المصالح الوطنية ، وقد لعبت هذه السياسة دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال وتوجيه هذا الاقتصاد ، بحيث يكون مكمّلا لاقتصاد فرنسا ، لهذا قامت هذه الأخيرة بإصدار العديد من القرارات والقوانين أهمها[4]:

---

[1] – شهرزاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 122.

[2] – صالح عسول ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956 – 1962م) ،" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير" في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008 – 2009م ، ص 12.

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870 – 1930م) ، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013م– 2014م ، ص 44.

[4] – عبد الرحمان رزاقي ، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين) ، (د ط) ، (د د ن) الرغاية ، (د س ن) ، ص 12.

ـ الأمر المؤرّخ في 11 نوفمبر 1835م: الذي نصّ على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية ، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعتها للتعريفة العامة المطبّقة في فرنسا، وهذا الأمر يعتبر أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية فبعد أن قامت فرنسا بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وحصرها للتعامل التجاري مع الأسواق الفرنسية فقط ، واجهتها عراقيل أبرزها وضع قيود جمركيّة على السلع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا ، واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة ، وهذا ما يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية من الجزائر والتي تعتبرها جزءًا لا يتجزّأ من التراب الفرنسي.[1]

ـ قانون 09 جوان 1845م: الذي أعفى صادرات الجزائر في اتجاه فرنسا من رسوم الخروج[2].

ـ قانون 11 جانفي 1851م: حدّد هذا القانون الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا وهذا ما سمح بنقل المنتجات الطبيعية إلى فرنسا والمنتجات الصناعية إلى الجزائر، وإلغاء كل رسوم الخروج والرسوم على السلع الأجنبية المتعددة إلى الجزائر ما عدا بعض المنتوجات كما سمح بدخول المنتوجات الفرنسية إلى الجزائر، ونتج عن هذا القانون إزالة العوائق القانونية[3] ، وقد شرع في تطبيق القانون ابتداءً من 01 مارس 1851م[4].

وعليه فإنّ فرنسا إتخذت خطوة حاسمة في سبيل ربط الإقتصاد الجزائري بفرنسا وذلك بتحريره من القيود الجمركية [5].

---

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 44–45.

[2] – نفسه ، ص 45.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة الرأسمالية في الجزائر" بين عامي (1830م–1962م) ، (د ط) ، (د د ن) ، الجزائر، 1979م ، ص 96– 97

[4] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 45.

[5] – نفسه ، ص 45.

وعلى العموم فإنّ السياسة الجمركية كانت تعمل على رعاية المصالح الفرنسية والمحافظة عليها ، وتطبيق فكرة الإدماج .

3. السياسة التجارية

تُعدّ التجارة حركة اقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة في العالم أن تستغني عنها مهما كانت قوّتها الاقتصادية[1] ، فقد كانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى وهي في مفهوم الاقتصاديين إحدى أوجه النشاط البشري ، الذي يقوم على التبادل ، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم ما لا يستطيعون إنتاجه أو ينتجونه بقلّة.[2]

بالرغم من أنّ فرنسا تمكّنت من احتلال الجزائر إلا أنها لم تتمكّن من بعث النشاط التجاري، لهذا أصبحت السياسة الفرنسية موضع نقد الكثير من المفكّرين منهم "بلانكي" الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم والجمود خلال السنوات من 1839م- 1842م ، ونظرا لهذا النقد قامت الإدارة الفرنسية بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثلما سمحت لقائد "بني عباس" أن يؤسس فندقا واحدا عام 1839م[3].

وبناءً على تقرير مطوّل لوزارة الحربية الفرنسية حول النشاط التجاري على السواحل الجزائرية ، خاصة في ميناء سطورة خلال شهر مارس لسنة 1839م ، بلغت البضائع المصدّرة منه 5.076 طن على متن 459 سفينة ، بينما بلغت البضائع المستوردة 26.182 طن على متن 456 سفينة ، هذا يعني أنّ الحركة التجارية عرفت نشاطا كبيرا في الموانئ الجزائرية [4] .

---

[1] – الغالي الغربي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 223.

[2] – محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق ... ، المرجع السابق ، ص 77.

[3] – أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية ...، مرجع سابق ، ص 35.

[4] – أحميدة عميراوي ، قضايا في تاريخ الجزائر الحديث ، (د ط) ، دار الهدى ، عين مليلة ، 2005 م ، ص 138-139.

أما فيما يخص النشاط التجاري بالمدن نذكر على سبيل المثال: " فيليب فيل " (سكيكدة) فقط بلغت قيمة الواردات فيها سنة 1839م 2.784.848 ف فرنسي بينما وصلت قيمة صادراتها 183.930 ف[1].

وقد ورد في تقرير لوزارة الحربية الفرنسية بأنّ شمال الشرق الجزائري قد عرف نشاطا تجاريا كبيرا في عهد الاستعمار الفرنسي، بحيث تمّ شراء 2240 رأس غنم و 4605 رأس بقر من سوق "فيليب فيل"، وتمّ تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة ، وهو ما ينطبق على بقيّة موانئ المدن التي عرفت نفس النشاط التجاري[2].

وبناءً على ما قدّمه "فليكس أنطوان" فقد عرفت أهم الأسواق بمدن الشرق الجزائري نشاطا تجاريا [3] كبيرا عام 1845م[4].

لقد سيطر الرأسمال الاستعماري على السوق الجزائرية وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتغطي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي[5] ، وفي هذا الصدد يذكر "حمدان خوجة" بأنه منذ بدايات الاحتلال قام الجنرال" **كلوزيل** " بتدمير العديد من المحلاّت والأسواق أهمها: سوق القيصرية التي كانت تُباع فيها الكتب ، وسوق المقاييس وسوق الصباغين والسوق الكبيرة وهي مخصصة لبيع الكتّان والملابس المنسوجة[6] ، وهذا ما أدّى إلى خراب

[1] – أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية... ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] – نفسه ، ص35.

[3] – أنظر: الملحق (رقم 04) جدول يوضح حركة النشاط التجاري بأهم الأسواق بمدن الشرق الجزائري لعام 1845 م ص106.

[4] – أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية... ، المرجع السابق ، ص 36.

[5] – يحي بوعزيز، سياسة التسلّط الاستعماري ...، المرجع السابق ، ص 49.

[6] – حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 277.

النشاط التجاري في هذه الأسواق والتي تضرر من خلالها الملاّك الجزائريين الذين فقدوا مصادر رزقهم ، ولتنظيم تلك الأسواق قامت بإصدار[1]:

_قرار عام 1847م: الذي نصّ على إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة تكون من اختصاص حكّام المناطق المختلفة.

_مرسوم 1848م: وقد نصّ هذا المرسوم على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة، وهذا في العمالات الثلاث حتى يتم خلق جو من المنافسة بين الفلاحين الجزائريين ، وقد أُقِيم أول معرض في مدينة الجزائر ما بين 20 و25 سبتمبر 1848م ، وفيه تمّ توزيع 27 ميدالية فضية و32 برونزية على الفلاحين الذين عرضوا منتوجاتهم المختلفة فيه خاصة التبغ والزيت[2].

1. الصادرات والواردات:

كانت الجزائر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسوق الفرنسية سواءا فيما يخص الصادرات أو الواردات، لهذا عملت على توجيه وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية[3] فيما يخدم مصالحها ومستوطنيها [4] ، بحيث أصبحت الجزائر المستهلك المفضل للمنتوجات الصناعية الفرنسية[5] ، ومن أهم المواد التي كانت تصدرها الجزائر إلى الخارج هي الماشية والمرجان زيت الزيتون ، الشمع والتبغ الحبوب[6] والصوف والجلود[7] ، وتعتبر هاتين الأخيرتين من

[1] – الغالي الغربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 223 .

[2] – نفسه ، ص ص 223– 224.

[3] – أنظر: الملحق (رقم 05) جدول يوضح تطور التجارة الجزائرية الخارجية خلال (1830م – 1900م) بآلاف الفرنكات ، ص106.

[4] – عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 31.

[5] – حسين تركي ، هذه الجزائر ، (د ط) ، (د د ن) ، الجزائر ، 2002 م ، ص 62.

[6] – عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 19.

[7] – أنظر: الملحق (رقم 06) جدول يوضح تطور صادرات الجلود والصوف من (1854م – 1868م) ، ص 107.

المواد الأولية بحيث وصل وزن الصوف السنوي إلى أكثر من 6.000 طن طيلة خمس سنوات متتالية من 1863م إلى 1867م ، ثم إنخفضت بعد ذلك لتصل إلى 5.816 طن[1]. أما الجلود فقد كانت مطلوبة بكثرة من قِبل الحرفيين، حيث تضاعف وزنها سنة 1867م ليبلغ 2782 طن ، كما تضاعف من جديد سنة 1868م ليصل إلى 5694 طن لأن هي السنة التي ظهر فيها الوباء بالجزائر وراح ضحيته عدد كبير منهم ، مما فتح الباب أمام إستغلال ثرواتهم [2].

ولقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1836م حوالي 22.5 مليون ف ، وبلغت الصادرات نحو فرنسا حوالي مليون فرنك ، وفي سنة 1857م بلغت قيمة الواردات حوالي 22 مليون دولار وقيمة الصادرات حوالي 03 مليون دولار.

ومن البضائع المستوردة نذكر: المنتوجات الصوفية ، القطن ، الحرير، الحبوب الدقيق والحوامض والسكر[3]، إضافة إلى الخمور، القهوة ، الخشب[4].

ولتدعيم نشاط فرنسا التجاري في الجزائر عمدت إلى إنشاء ومد خطوط السكك الحديدية فكان أول طريق في الجزائر سنة 1862م ، الرابط بين الجزائر والبليدة[5].

[1] – الجيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية (1867م– 1868م) ، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين ، (د د ن) ، (د م ن) 2008م ، ص ص 251– ، 254 ,

[2]– الجيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص 254 .

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 49.

[4] – عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 20.

[5] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 49.

كخلاصة يمكن القول أنّ الاستعمار الفرنسي عمل على توظيف كل إمكانياته وقدراته من أجل السيطرة على الجزائر، لهذا بدأ بالإستيلاء ومصادرة أملاك الجزائريين وإعطائها للمستوطنين لتثبيت مكانهم في الجزائر، كما قامت بإرهاق الأهالي بالضرائب المجحفة والتي كبدتهم خسائر مادية كبيرة ، كما عملت على بعث النشاط التجاري لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

الفصل الثاني: السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل الحكم المدني 1870م-1900م

1/ الميدان الزراعي .

2/ الميدان الصناعي.

3/ الميدان التجاري .

4/ انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين.

تمهيد

لقد واصلت السياسة الاقتصادية الفرنسية تحقيق أهدافها المتمثلة في السيطرة الكاملة على الوطن الجزائري في مختلف المجالات سواء زراعيا أو صناعيا أو تجاريا حيث نجدها اجتهدت في ذلك ، بعد ما فتحت المجال أمام المستوطنين الذين أصبحوا هم الأسياد فيها هذا ما أدّى إلى انعكاسات جد خطيرة على الجزائريين.

1. الميدان الزراعي

شكّلت الأرض أكبر ميدان للصراع بين الأهالي من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى ، لأنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع ، كما تشكل المورد الإقتصادي الوحيد ، أما بالنسبة للمستوطنين والإدارة الفرنسية فإنّ الجشع والنزعة الإستغلالية أدّت بهم إلى إنتزاع الأراضي[1].

فبعد قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا إستمرت الإدارة الفرنسية في إصدار القوانين ومصادرة الأراضي التي تكفلها في التغلغل والتحكم في المجال الزراعي ، لهذا قامت بعد إندلاع ثورة المقراني بمصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ، ومنحها لبعض النازحين من الألزاس واللورين وذلك وفقا لمرسوم 1871/03/31م ، والذي يهدف أولا إلى القضاء على مقاومة القبائل ، وثانيا تنشيط حركة الاستيطان ، فبعد حرب 1870م الفرنسية البروسية رحلت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر ، ووعدتهم بمنحهم 100.000 هـ من أجود الأراضي[2].

ولقد قامت السلطات الإستعمارية بجملة من المصادرات والتأمينات الواسعة إثر فشل ثورة المقراني، فمنحت الأراضي للأوروبيين ، وطردت أصحابها منها.

1.1 إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي:

لقد إستمرت السلطة الفرنسية مشروعها الرامي بتحويل الأرض والشعب فقامت بإصدار[3]:

---

[1]– دليلة رحمون ، السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830م–1914م) ، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر" في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمة –، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012م–2013م ، ص 47.

[2]– بشير بلاح ، رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 90.

[3]– نفسه ، ص 90.

1.1.1 قانون 08 ماي 1871م: نصّ هذا القانون على مصادرة الأملاك الجماعية والفردية التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي، هذا القانون مكمل للمرسوم السابق في أنه عمّم مصادرة الأراضي التي كانت مقتصرة على القبائل التي ساندت ثورة المقراني إلى كل القبائل الثائرة في وجه السلطة الإستعمارية [1].

ومن أكبر القبائل المتضررة نجد: أولاد شليح وتلات وأولاد علي تحمامت وأولاد بوعون وأهل غسيرة وأولاد سلطان وغيرها من القبائل [2].

2.1.1 قانون وارني[3] 26 جويلية 1873م:

كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش[4] ، والتي لم تصادر بعد وذلك حتى يسهل تقسيمها ونزع ملكيتها من الأفراد بذريعة ترقية الملكية الفردية[5] ، وذلك بمنح قطعة أو عدّة قطع أراضي لهم على أن لا تمنح للأهالي سوى ملكية الأراضي التي كانوا يستغلونها فعلا سواء عن طريق الحرث أو الرعي ، أما الزائد عن حاجاتهم فيضم إلى أملاك الدولة على أساس أراضي شاغرة أي إتباع سياسة الحصر للتوسع في أملاك الدولة على حساب أراضي العرش وذلك للقضاء على وحدة القبيلة الجزائرية التي تجعلها الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في أي وقت[6] ، لهذا لجأت الإدارة الاستعمارية إلى هذا

---

[1]– نجاة دهنون ، المرجع السابق ، ص 52.

[2]– عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار...، المرجع السابق ، ص 296.

[3]– وارني :هو أوڤسط باروني ، من مواليد 8 جانفي 1810م ، درس الطب وعمل طبيبا جراحا ، تقلّد عدّة مناصب عسكرية ومدنية ، عين واليا على الجزائر عام 1870م ، وانتخب عام 1871م نائبا عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية وعضوا في لجنة الحجز والمصادرة ، يساهم بفعالية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر. (أنظر: عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 58).

[4]– عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م –1873م) ، عن أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنس (1830م – 1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007م ، ص 148.

[5]– بوعلام نجادي ، الجلادون (1830م– 1962م) ، (د ط) ، (د د ن) ، (د م ن) ، 2007 ، ص 68.

[6]– نجاة دهنون ، المرجع السابق ، ص 54.

القانون من أجل القضاء على ثورات الفلاحين وإخمادها ، وكذلك لاغتصاب الأراضي منهم[1] والقضاء على أشكال التعاون والتضامن وإزالة قواعد الملكية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل وإخضاعها للقانون الفرنسي[2].

3.1.1 قوانين الغابات:

لقد أصبحت الغابات ملكا عقاريا للحكومة الفرنسية بموجب عدة قوانين جائرة[3] أهمها:

أ. قانون 17/ 07/ 1874م: نصّ على حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه فيهم في قضايا حرق الغابات وفرض عليهم غرامات مالية ، مما جعل حياة الجزائريين أكثر بؤسا وحرمانا ، خاصة وأنّ أغلبيتهم كانوا يتخذون من هذه الغابات مصدرا لعيشهم [4].

ب. قانون 26/ 08/ 1881م: يتضمن تصنيف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي [5].

ج. قانون 16/ 12/ 1885م: زاد هذا القانون التشديد على السكان وذلك بعد حرائق 1881م ، حيث قامت الإدارة الاستعمارية بإنتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون من أجل زراعتها ، كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب هو الرعي فيها ، وقاموا بترحيل الكثير من العائلات نتيجة لذلك [6].

4.1.1 قانون 22/ 04/ 1887م: يعرف بالقانون الإمبراطوري المصغر، وضع هذا القانون ليعدّل ويكمّل قانون "وارني"، وقد صدر المرسوم في 22/ 09/ 1887م يحدد كيفية تطبيقه ومن بين النقاط التي تضمنها[7]:

---

[1]– عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق ، ص 368.

[2]– عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية ...، مقال سابق ، ص 150.

[3]– بوعزة بوضرساية وآخرون ، الجرائم الفرنسية ...، المرجع السابق ، ص 232.

[4]– بوعلام بلقاسمي ، المقال لبسابق ، ص 33.

[5]– نجاة دهنون ، المرجع السابق ، ص 55.

[6]– دليلة رحمون ، المرجع السابق ، ص 55.

[7] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 65 .

– إجبارية الإعتراف بالأعراش وتحديدها وتعيين فروعها[1] ، ولم يطبق عليها قانون السيناتوس كونسيلت لعام 1863م ، وأهملها قانون وارني عام 1873م.

– منع المحافظ من التعرض للعقارات التي بها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها من أراضي الدولة [2].

5.1.1 قانون 16/ 04/ 1897م: جاء هذا القانون من أجل التأكد من تصفية أراضي العرش[3].

على إثر هذه القوانين والتشريعات الصادرة والتي تهدف من خلالها الإدارة الإستعمارية للإستيلاء على المزيد من الأراضي الجزائرية تحت شعار تنظيم الملكية ، تمّ نهب معظم الأراض الخصبة لصالح المستوطنين ، بحيث بلغت الأراضي المستولى عليها سنة 1870م حوالي 765.000هـ في حين بلغت عام 1900م حوالي 1.682.000هـ وهنا نلاحظ أن الاستعمار الفرنسي إستولى على معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وإعطائها للمستوطنين دون مراعاة حالة الفرد الجزائري[4].

2.1 القطاع الفلاحي

بوجود الأراضي الخصبة والشروط الضرورية للزراعة ، سعت الإدارة الإستعمارية إلى نقل ملكية الأرض من أيدي الجزائريين للمعمرين عن طرق ترسانة من القوانين للإستغلال الأقصى للأرض وفقا لما يخدم مصالحها ، وفي خضم هذا كله لعب الفلاح الجزائري دور اليد العاملة الرخيصة [5] ، بحيث بلغ عددهم حوالي 70% يشتغلون في هذا الميدان ، في حين بلغ عدد المستوطنين الذين يعملون فيه لا يتعدّى 14.4% من مجموع المستوطنين ما

[1] – أنظر : الملحق (رقم 07) بعض الأعراش التي مسها قانون 1887 م ، ص 108.

[2] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 62 .

[3]– نجاة دهنون ، المرجع السابق ، ص 57.

[4]– إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر ....، المرجع السابق ، ص ص133– 134.

[5]– أحمد توفيق المدني ، تاريخ الجزائر ، (د ط) ، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 475.

جعلهم يستغلون الفلاحين الجزائريين استغلالا بشعا مركزيين على زراعة الكروم ، حيث بلغت المساحة المزروعة عام 1891م حوالي 105.172هـ ، وتزايدت عام 1900م لتصل 146.932هـ، في حين بلغ إنتاج القمح خلال السنوات من 1891- 1895م حوالي 12.239.598 ق ليصل في عام 1900م إلى 17.500.000 ق[1].

1.2.1 أهم المنتوجات الزراعية في عهد الإستعمار

* **الكروم:** قدّرت المساحة المخصصة لزراعة الكروم بـ 20.000 هـ لعام 1878م لتشهد إنتشارا واسعا في الجزائر عام 1880م نتيجة لتوسع المساحات المخصصة لهذه الزراعة إلى جانب تطوّر المصانع المنتجة للكحوليات[2].

وقد وصلت ما بين سنوات 1885- 1891م حوالي 5162هـ مع إنتاج الخمور الذي بلغ9247 هكتولتر، بينما إرتفعت هذه الأعداد من سنة 1896م إلى 1900م فبلغت6694هـ ، وأنتجت حوالي 9771 هكتولتر، أما زراعة الكروم عند المسلمين فقد كانت إنتاجا تكميليا وفضلوا بيع محصولهم من زراعة الكروم عنبا بدل عصره خمرا[3].

* **الحبوب:** إرتبطت هذه الزراعة بالعوامل الطبيعية ، بحيث كانت الجزائر تنتج حوالي 20 مليون هكتار في السنة ، ولكن هذا غير ثابت ويختلف من سنة لأخرى لعدة عوامل ، وتمتد زراعة الشعير على نحو 1.300.000هـ [4].

---

[1]- صالح عسول ، المرجع السابق ، ص ص 20 -21.

[2]- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق... ، المرجع السابق ، ص 36.

[3]- شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م- 1919م) ، ترجمة : حاج مسعود بكلي ، ج2 (د ط) ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007م ، ص 307.

[4]- احمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص476.

* **الزيتون:** تتوزع غابات الزيتون على مساحة 85.000هـ فيها 09 ملايين شجرة مثمرة و5ملايين شجرة مهملة[1]، وقد تراجع إنتاج زيت الزيتون في الفترة ما بين 1891م- 1898م وذلك ما ميّز الاقتصاد الأهلي من ضعف خلال هذه الفترة[2].

* **التبغ:** لقد كان الفلاح يمارس زراعة التبغ في مساحات صغيرة جدا للاستهلاك الشخصي عن طريق ما يعرف في الأوساط الشعبية بالاستنشاق ، فكان يزرع بنواحي عنابة وبعض الواحات الصحراوية ، ومن أشهر أنواعه: تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش[3].

في حين خصصت الإدارة الإستعمارية له مساحة تمتد على 30.000هـ[4]، وينتج قرابة 30.000 ق ، إلا أنه تراجع سنة 1891م إلى 1896م إلى حوالي 21.645 ق، ليعود ويستعيد نشاطه عام 1900م م لكي يصل إلى 40.980 ق [5].

* **زراعة الخضر:** إنّ إهتمام الفرنسيين بهذا النوع من الزراعات يرجع إلى توفر المياه والتربة الخصبة خاصة السهول الساحلية ، إضافة إلى قربها من الموانئ قصد تصديرها، ومن أهم هذه الخضار نجد البطاطا، الفاصوليا، البازلاء، العدس، الشمندر، الجزر، اللفت والكرنب[6].

* **النخيل:** يمتد النخيل على مساحة تبلغ 65.000هـ في الجنوب الجزائري ، ويبلغ إنتاجه في السنة الواحدة 1.8 مليون ق تستعمل بعضها للاستهلاك المحلي ، وتوزع الأخرى على الأسواق العالمية[7].

---

[1]-أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، (د ط) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 ، ص 119.

[2] - شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون...، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 308.

[3]- عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 103.

[4]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، المرجع السابق ، ص 118.

[5]- شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 308.

[6]-عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 102- 103.

[7]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، المرجع السابق ، ص ص 120- 121.

2.2.1 الثروة الحيوانية

يبلغ عدد الغنم في الأعوام الإعتيادية نحو سبعة ملايين رأس ، لكن في سنوات الجدب وفقد الأراضي وقلة المياه ، فيتراجع عددها إلى ما دون النصف ، وقد تدهورت تربية المواشي بصورة متواصلة ، من سنة 1887م إلى سنة 1900م بالرغم من محاولة الإدارة الفرنسية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الأغنام حيث وصل عددها سنة 1887م حوالي 10.538.000 رأس، بينما تراجع عددها سنة 1900م إلى 6.351.306 رأس[1].

إنّ تدهور الثروة الحيوانية لم يكن يقتصر على الغنم بل عرف تربية الماعز نفس المصير أما عدد الأبقار الذي بلغ عددها قبل مجاعة 1867م مليون رأس ، تراجع في سنة 1900م ليبلغ 846.711 رأس، كما تراجعت أيضا تربية الحمير والجمال بنفس الكيفية بينما تراجعت تربية الخيل والبغال بوتيرة أقل[2].

2. الميدان الصناعي

لقد كان للصناعة إهتمام هي الأخرى من قِبل السلطات الفرنسية شأنها شأن الزراعة لذا فكثيرا ما نلاحظ أنّ التشريعات الصادرة في المجال الزراعي كثيرا ما تمسّ بالمجال الصناعي ، وذلك من خلال سيطرتها على أراضي الفلاحين وجعلها ملكا للدولة ، الشيء الذي سيوفر مادة أولية لعدّة صناعات[3].

---

[1]– نجاعي فارس ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1919م) ، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر" تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، كلية العلوم الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، 2012 – 2013م ، ص 60.

[2] – نفسه ، ص 60 .

[3]– صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م– 1930م ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999م ، ص 114.

إذ من بين الأراضي التي تمّ السيطرة عليها نجد مساحات الحلفاء ، التي وفّرت لصناعة الورق وأنواع مختلفة من الأقمشة موردا جديدا ، وهذا ما يلبّي رغبات الذين قدّموا عروضا للحكومة بهدف إقامة خطوط السكك الحديدية [1].

وعليه عمد الإستعمار إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، فإستيلاءه على الأرض وما تحتها يجعله يعيش في نعيم وترف ، مما يغنيه عن التصنيع الذي قد يزاحم معامل فرنسا وصناعاتها في الوطن الأم ، من ناحية أخرى يمكن القول أنّ التصنيع في الجزائر سيجلب اليد العاملة الجزائرية لارتفاع الأجور، وهذا سوف ينعكس على سياسة فرنسا الفلاحية والتي تقضي بعمل الجزائريين لدى المعمرين بأجور زهيدة [2].

كل هذا جعل الجزائر مستعمرة مجبرة على التعامل مع الأسواق الصناعية وخاصة الفرنسية ، تصدّر إليها المواد الخام بأسعار منخفضة بينما صادرات هذه الأسواق إلى الموانئ الجزائرية عبارة عن منتوجات مصنّعة وبأسعار مرتفعة ، وهذا ما أثّر على الاقتصاد الجزائري وسبّب له عجزا كبيرا [3].

ولذلك حرمت الجزائر من ركيزة الصناعات المعروفة اليوم بالصناعات الإستخراجية في حين نجد بعض الصناعات الغذائية مثل معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر ، علاوة على الصناعات التقليدية المحليّة كحياكة الأصواف ونسج الزرابي [4].

---

[1]– صالح عباد ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م– 1900م ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1948م ، ص79.

[2]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي ... ، المرجع السابق ، ص 126 .

[3]– توفيق صالحي ، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838 – 1962م) ، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير" في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 –2009م ص 181.

[4]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي...، المرجع السابق ، ص 126.

كما كانت المناطق الصحراوية تمارس وإن نوع من الصناعات وإن كانت أقرب منها للحرف ، فكانت الصناعات منتشرة في القصور والشوارع وأحياء كثيرة ، فوجد فيها الحدّادون وباعة الأسلحة والصبّاغين والحدادون والنجارون في بوسعادة ، وفي 1890م كان بميزاب 6000 من صنّاع الزرابي[1].

أما فيما يخص الصناعة الأوروبية فإن الصانعون الفرنسيون كانوا يعترضون على إقامة أي صناعة منافسة في الجزائر حتى تبقى السوق مضمونة وإحتياطية لتصريف منتجاتهم[2] ، إذن الصناعة الفرنسية كانت تقوم على رأس المال وعلى الصناعة التحويلية وفائض الإنتاج ، فعمدت سلطة الإحتلال إلى إستثمار موارد الجزائر وخيراتها بفلاحة شبه تحويلية صناعية كصناعة القطن[3].

إذن كانت أهم جبهة تمّ التعجيل بها في تنفيذ هذه السياسة هي الجبهة الاقتصادية لأنها المطمع الإقتصادي الأول في الميثاق الإستعماري الذي يرتكز على ركنين هما: جعل البلد المستعمر مصدّرا للمواد الأولية وسوقا لمنتجات الدولة الأم[4] ، فهو أيقن أنّ الجزائر غنية بالمعادن والمناجم والتي إستغلّ منها ما أمكن إستغلاله [5].

---

[1]– أحميدة عميراوي وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م–1916م ، (د ط) ، عين مليلة ، الجزائر 2009م ، ص 135.

[2]–Djebari youcef, La France en Algérie bilan et controverses, v 3, p u, Alger; 1995 , p p 612– 613.

[3]–أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية....، المرجع السابق ، ص 39.

[4]– حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، (تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية) (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1976م ، ص 123.

[5]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي...، المرجع السابق ، ص124.

لقد تمثّلت أهم معادن القطر الجزائري ومناجمه التي إستحوذ عليها الاستعمار وشركاته الضخمة فيما يلي:

- **السماد (الفوسفات):** ويستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة ويباع منه سنويا نحو 800.000 طن.
- **الحديد:** ويستخرج أكثره من الونزة ، بني صاف ، وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن.
- **الرصاص:** ويستخرج منه سنويا 20.000 طن.
- **الزنك:** ويستخرج منه سنويا 150.000 طن.
- **الزئبق:** ويستخرج منه سنويا 1200 طن[1].
- **الفحم الحجري:** ويستخرج منه 300.000 طن ولكن لا يستغل.
- **النفط (البترول):** له حقول كثيرة أثبتت التجارب أنها تنتج أحسن الأنواع منها ما يخرج مصفّى لا يحتاج لعمليات التكرير[2].

لقد تمّ العثور على حوالي 45 منجما وشرع في إستغلالها قبل نهاية الستينيات من القرن 19 م وبالنسبة للحديد ، كانت هناك مناجم عدّة منها عين مقرّة (عنابة) ووادي علال (تنس) ولمبوجة والعلايق (عنابة) ، وبالنسبة للنحاس كان هناك منجم موزاية (المدية) كاف أم الطبول (القالة) ، ورأس تنس ، وبالنسبة للرصاص منجم كاف أم الطبول ، ووادي تافيلاس (تنس) وغاروبان (مغنية) ، وكانت محاجر البلاط مستغلّة بشكل أوضح حيث بلغ عددها 327، استعمل في استغلالها ألفي عامل ، مع هذا ظلّ الاستغلال المنجمي ضعيفا.[3]

هكذا إذن سخّر المستعمر كل الوسائل من أجل سلب ونهب البلاد وكنوزها خدمة لنفسه دون سواه، بهذه الطريقة وجد المسلم الجزائري نفسه بعيدا كل البعد عن خيرات بلاده.[4]

---

[1] – نفسه ، ص 125 .

[2] – أحمد توفيق المدني ، هذه هي ... ، المرجع السابق ، ص 125.

[3] – صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين...، المرجع السابق ، ص 98.

[4] – أحمد توفيق المدني ، هذه هي ...، المرجع السابق ، ص 125.

من جهة أخرى عرفت الجمهورية الثالثة (1870م – 1940م) إستغلالا كبيرا للمناجم الجزائرية من خلال توفير الشروط الضرورية لذلك خاصة فيما يتعلّق بوسائل النقل[1] هنا نجد فرنسا أولت إهتماما كبيرا بشبكة المواصلات كونها تضمن نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية إلى المصانع الفرنسية[2] حيث تقرّر سنة 1876م الشروع في إنجاز ثلاثة خطوط للسكة الحديدية في كل من منطقة أرزيو، سعيدة ، قالمة ، تليلات، سيدي بلعباس[3] ، كما تقرّر في سنة 1879م إضافة خمسة طرق جديدة وتغطي هذه الطرقات مساحة تقدّر ب 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التل ، أما فيما يخص سنة 1884م تمّ إنشاء خطوط حديدية محليّة، في عام 1892م بلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 3033 كلم ، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3079 كلم[2] [4] .

هكذا إرتبطت الصناعة إرتباطا وثيقا بنشاطات إستخراج المواد المنجمية ، التي يجري نقلها عبر مختلف السكك الحديدية التي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا [5].

لقد ساعد عامل إنشاء وتوسيع شبكة السكة الحديدية على إزدياد عدد المستوطنات وكثرة الوافدين الأوروبيين عامة سواء من الألزاس واللوران ، الأسبان، المالطيين والإطاليين[6].

---

[1]– صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين...، المرجع السابق ، ص 98.

[2]– عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 114.

[3]– عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 396.

[4]– عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 115.

[5]– عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي1830م– 1960م ، ترجمة: جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1983م ، ص 160.

[6]– سعيدي مزيان ، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م– 1914م) ، ط 1 دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010م ، ص 23.

إضافة إلى كل هذا عمدت فرنسا على الإهتمام بالمجاري المائية حيث عبر "جول ديفال" وهو أحد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل عن وجوب إتباع سياسة مائية في الجزائر وحث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود قائلا: "يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة"، وأورد "**ماك ماهون**"[1] الذي أوصى بوجوب توفير الأراضي والطرقات والسدود والبحيرات للكولون ، لذا فقد تمّ استصدار العديد من القرارات منها[2]:

قرار 22 ديسمبر 1899م: الذي ينص على استخدام المياه في الجزائر مرهون بموافقة الدولة [3].

إذن فقد وجهت إدارة الإحتلال النظام المائي بالجزائر وفقا لسياستها الإستعمارية فلم يكف إمتلاكها لأخصب وأجود الأراضي ، بل إتبعت سياسة مائية دعمت بها الإستيطان الأوروبي في الجزائر، تلخص أهداف هذه السياسة في:

- تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الأم بالاستعانة بالمواد الأولية الزراعية الجزائرية وشرط ذلك وفرة المياه.
- إقامة سوق المنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.
- تأكيد الوجود الفرنسي المؤيد لسياسة الاستيطان بالجزائر[4].

---

[1]- ماك ماهون1808م- 1898م:Mac Mahon ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية ، من أصل إيرلندي ، تخرّج من مدرسة "سان سير" في 1827م ، شارك في حملة الجزائر 1830م ، وحصار قسنطينة 1837م ، عُيّون حاكما عاما على الجزائر 1864م ، في عهده دشّن ميناء وهران (1864/07/27م) . (أنظر: عدة بن داهة ، الاستيطان ....، ج 1 المرجع السابق ، ص 501).

[2] - عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج 1، المرجع السابق ، ص 185.

[3] - نفسه ، ص 185.

[4]- نفسه ، ص185.

أما فيما يخص الاقتصاد الأهلي فإنه اشتمل على قطاع صناعي صغير، تمثل في نسيج القطن والبرانس ، وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود ، وقد اتسمت الصناعة التقليدية بالهشاشة أمام منافسة المصنوعات الأوروبية[1].

كما أن الطوائف الحرفية المهنية إندثرت تقريبا سنة 1870م إلا في تلمسان وقسنطينة وبعض المناطق ، وهذا ما أدّى إلى تراجع فادح في اليد العاملة الحرفية في المدن وما بقي منها من صناعات عائلية تقوم بها النساء ، ولا يمكن اعتبارها نشاطا صناعيا ، كما لم تكن المؤسسات الصناعية الأوروبية تشغّل اليد العاملة الجزائرية إلا في بعض مؤسسات صناعة الكتان في قسنطينة والتي سمحت بتشغيلهم بأجرة 2 فرنك في اليوم ، وأيضا تم تشغيل بعض الأيدي العاملة في فترات غير منظمة بالمستثمرات المنجمية [2].

إن الملاحظ للصناعة قبل الإحتلال الفرنسي يجد أنها كانت كثيرة وأكثر تقدما وأحسن تنظيما، أما بعد الغزو فإنها أهملت تماما لتصبح البلاد تصدر المواد الأولية فحسب وتستورد كل شيء تقريبا ، وإختفت مصانع الأسلحة والبارود وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة ، هنا يظهر لنا وبوضوح أنّ المستعمر أنهك الصناعة في الجزائر وإستنزف ثرواتها المعدنية[3].

لقد كانت الجزائر عبارة عن مصدر للمواد الأولية بالنسبة للرأسماليين الفرنسيين حيث صدّرت إلى فرنسا وأوروبا ما يقارب 3.200.000 طن من الحديد الخام من أصل 3.300.000 طن أستخرجت ، وما يقارب 560.000 طن من الفوسفات من أصل

[1] – شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 683.

[2]– نفسه ، ص684.

[3]– محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، (د ط) ، منشورات كتاب العرب ، (د م ن) ، 1999م، ص 20.

6.000.000 طن ، ومعنى هذا أن الجزائر تعتمد على الصناعة الإستخراجية ولا تمتلك صناعة تحويلية أساسية ، وبهذا فهي لا تقلق صناعة فرنسا بأي شكل من الأشكال[1].

يمكن القول أن سياسة التصنيع لم تعرف بداية محتشمة إلا في بداية القرن العشرين ففي 01 جانفي 1901م ذكرت الإحصائيات أنّ هناك 11.887 ورشة عمل للأوروبيين والمسلمين ضمن المؤسسات الصناعية ، وتمثّلت في معاصر الزيت والمطاحن والتجارة وصناعة العربات والحدادة ، وقد كانت هذه الورشات تشغِّل 151.502 عاملا، إذ بلغ عدد العمال الصناعيين المسلمين رجالا ونساء وأطفالا ممن لم تتجاوز أعمارهم 15 سنة حوالي 20.000 نسمة [2].

كخلاصة لما تمّ ذكره سابقا يتضح لنا جليا أنّ السلطات الفرنسية كان هدفها بالدرجة الأولى الإستيلاء على البلاد وخيراتها ، مع التركيز على عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يستطيعون ، بل عمدوا إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية.

فالسياسة الإستعمارية منذ البداية عمدت إلى جعل الجزائر مملكة زراعية خاصة بفرنسا ، وذلك من خلال محاولة الفرنسيين خاصة المستثمرين في الصناعة الحيلولة دون تحويلها إلى مصنع ، بل جعلها سوقا رائجة لمنتجاتهم الصناعية ومصدرا لتوفير اليد العاملة ، فكان كل ما هناك هو عبارة عن صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنسوجة وغيرها من الصناعات الأخرى ، في حين إعتمدت الصناعة الأوروبية بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي إضافة إلى معاصر الزيت والدخان[3].

[1]– – صالح عسول ، المرجع السابق ، ص ص 24– 25.

[2]– شارل روبير آجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص 390.

[3] – صالح عسول ، المرجع السابق ، ص 25.

3. الميدان التجاري

في العهد الإستعماري توجهت الزراعة الجزائرية نحو الزراعة التجارية إضافة إلى تطوّر وسائل النقل والموانئ ، والتي كان لها دور كبير في تحريك التجارة[1] ، مما زاد من إهتمام الإدارة الفرنسية بالميدان التجاري ، فشجعت على إنتاج المحاصيل التجارية من خلال إصدارها للعديد من القوانين ومراسيم أهمها:

* **مرسوم 31/ 10/ 1872م:** الذي ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج والتي هي عبارة عن قطن وزيتون وحمضيات وبعض النباتات الزيتية[2].

* **الأمر الصادر في 09/ 04/ 1898م:** الذي نصّ على تأسيس حجرات تجارية في الجزائر وكان يشرف عليها الوالي العام ، ومواردها كانت من أعمال المراسي والنقل البحري والمعاملات المالية المحلية [3].

* **قانون 23/ 03/ 1899م:** والذي سمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسيرا [4].

فتنشيط التبادل التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا يعتمد على رأس المال ، الذي يوفر اليد العاملة بمختلف مستوياتها ، والتي توفر بدورها الإنتاج سواء كان زراعيا أو صناعيا وهذا الإنتاج الذي يتم تحويله إلى السوق الاستهلاكية الداخلية لابد له من وسائل النقل ،التي تحتاج بدورها إلى طرق المواصلات البرية والبحرية ، لتوفير الحاجيات الاستهلاكية وتطوير البلاد وربطها ببعضها بواسطة شبكة الطرق[5].

---

[1]– صالح عسول ، المرجع السابق ، ص 53.

[2]– عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ...، ج 1 ، المرجع السابق ، ص ص117– 119.

[3] – أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر، المرجع السابق ، ص 298.

[4]– نجاة دهنون ، المرجع السابق ، ص 61.

[5]–صالح عسول ، المرجع السابق ، ص 26.

1.3 شبكة الطرق:

تعتبر الطرق عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة ، لهذا عملت فرنسا على تشييد العديد منها اقتناعا بأن هذه الأخيرة تعد من العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية بالجزائر[1].

أ. الطرق البرية:

لقد سعت الجمهورية الثالثة (1870م – 1940م) إلى توسيع شبكة الطرق البرية والتي كانت قد بلغت سنة 1850م حوالي 5350 كلم ، مدعمة بالجسور والتي بلغ عددها حوالي 80 جسرا من نفس السنة، 22 منها بالحجر و 58 بالخشب ، أما الطرق التي كانت تمر بها وديان صغيرة فقد أنشئ عليها أكثر من 3000 جسر صغير[2].

وصلت الطرق البرية في عهد الجمهورية الثالثة حوالي 9.280 كلم خلال السنوات ما بين 1872م إلى 1889م ، وإستمرت الجهود في مد الطرق المعبّدة بحيث بلغ عدد الطرق الكبرى حوالي 3.000 كلم ، والطرق الإقليمية 500 كلم ، والطرق البلدية 5.000 كلم وذلك في سنة 1880م ، وفي عام 1890م تم تخصيص 2.1 مليون ف لأشغال الطرق[3].

ب. السكك الحديدية:

يعود أول خط للسكك الحديدية في الجزائر عام 1862م والذي ربط بين الجزائر والبليدة، وشهدت السكك الحديدية نموا سريعا في عهد الجمهورية الثالثة (1870م –1940م)

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 71.

[2]– نفسه ، ص 71.

[3]– نفسه ، ص 72.

وذلك في الفترة ما بين(1871م- 1892م) وإنشاء العديد من الطرق الرئيسية للسكك الحديدية في الشرق الجزائري منها:

- قسنطينة وسطيف بطول 155 كلم .
- باتنة و بسكرة بطول 121 كلم .
- بجاية و بني منصور بطول 87 كلم .
- عنابة و قالمة بطول 88 كلم .
- قالمة و الخروب بطول 155 كلم .
- سوق أهراس والحدود التونسية بطول 52 كلم[1] .

أما في الغرب الجزائري فنجد منها:

- بلعباس و رأس الماء بطول 100كلم
- عين تيموشنت و وهران بطول 71 كلم

وكان ذلك في سنة 1882م إضافة إلى طرق ثانوية أخرى.

لقد بلغت قيمة إنجاز هذه الطرق حوالي 15.615.262 ف[2]، فالإدارة الفرنسية اهتمت بمد شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية عبر المناطق التي فيها منافع لها وتخدم مصالحها ، أما تلك التي ليس لها منافع فيها فلا حاجة للسكك الحديدية[3].

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 76-77.

[2]– نفسه ، ص ص 77- 78.

[3]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي ... ، المرجع السابق ، ص 130.

وبفضل شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية الكثيفة التي تربط بين مناطق الإنتاج ، وموانئ التصدير إزدادت أهمية الموانئ ، وهو ما أثر على حركة الصادرات والواردات ، ومن أهم هذه الموانئ نذكر: ميناء وهران ، المرسى الكبير، مستغانم ، أرزيو، الجزائر، عنابة ، إضافة إلى موانئ أخرى وكانت أغلبها على إتصال بالموانئ الفرنسية والأوروبية [1].

2.3 أهم الصادرات والواردات

أ. الصادرات:

تمثلت صادرات الجزائر في الكحوليات والغنم والصوف وأوراق الدخان[2] ، فبعد عام 1870م طغت المشروبات الكحولية على الصادرات الجزائرية[3] ، حيث وصلت نسبتها في بعض الاحيان إلى 40% من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا[4]، إضافة إلى الحبوب التي كانت تصدّر من قسنطينة نحو ميناء مرسيليا ، كما كانت عنابة تموّن القبائل الحدودية التونسية بالحبوب والزيوت والملح والمواشي[5].

ب. الواردات:

لقد بلغت قيمة الواردات عام 1883م حوالي 320.563.067 ف ، احتكرت فرنسا منها حوالي 75،59% [6]، وقد تمثلت هذه الواردات في الآلات الحديدية ، الأخشاب والأواني والوقود وبعض الكماليات (العطور ومواد التجميل) ... إلخ[7] ، والجدير بالذكر أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية [8].

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 81– 82.

[2]– عبد اللطيف ابن أشنهو، المرجع السابق ، ص 101.

[3]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص125.

[4]– أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق ، ص 67.

[5]– صالح فركوس ، المكاتب العربية ...، المرجع السابق ، ص ص221– 222.

[6]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 127.

[7]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، المرجع السابق ، ص 129.

[8]– أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق ، ص 66.

4. إنعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين

1.4 تفكيك وحدة الأرض:

لقد هدفت السلطات الإستعمارية منذ الوهلة الأولى على تفكيك وحدة الشعب الجزائري متيقنا بذلك مدى إرتباطه بأرضه وهو ما صرّح به "بيجو" في 1840/05/14م قائلا: "أينما تتوفر المياه الصالحة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم ملاكين دون محاولة التعرف على أصحابها" [1].

هكذا تمّ نهب الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين متخفيين وراء التشريعات المجحفة حيث تمّ تفكيك الوحدة الجماعية للجزائريين ، كما تمّ ضرب وحدة القبيلة والعرش بعدما فقدت أراضيها في ضل الجوائح والأوبئة [2].

لقد أدّى سلب أراضي الجزائريين دون تمييز واستغلالهم إلى انكسار وتفكك تركيبة المجتمع وعجز في الصمود أمام الهجرات الإستيطانية، كما نجم عنها فصل الفلاّح الجزائري عن أرضه وأهله مما إضطره إلى العمل لدى غيره [3].

لم تنعكس هذه الوضعية المزرية على هذا فقط بل تعدّى مداها إلى الثروة الحيوانية التي تعرّضت هي إلى تراجع أعدادها ، كما إنعكست هذه الوضعية على المحاصيل الزراعية فقد إنحصرت الزراعة الجزائرية المعاشية المتواجدة في الجبال والمنحدرات بعد أن كانت قائمة في السابق على السهول والأحواض الغنية [4].

---

[1]– عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات ...، المرجع السابق ، ص ص131– 132.

[2]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 206.

[3]– مليكة قليل ، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م_1939م) ،" رسالة ماجستير" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008م– 2009 م ، ص 26.

[4]– بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية 1830م–1930م وانعكاساتها على المغرب العربي ، (د ط) ، دار الحكمة الجزائر، 2010م ، ص 107.

لقد إنعكست التشريعات والقوانين الفرنسية الاقتصادية القاضية بالاستنزاف والمصادرة والسلب والنهب المفروض على الفرد الجزائري عامة والفلاّح خاصة ، الذي خسر أعز ما يملك والشيء الذي يعبر عن انتمائه وهويته وأصالته[1].

2.4 إنتشار الفقر:

لقد كانت للسياسة الاقتصادية الفرنسية آثارا سلبية على الحياة المعاشية للفلاّحين فقد سجّل إنخفاض كبير في ثروات البلاد البشرية والمادية الباطن منها والظاهر، فأصبحت البلاد موطنا للأجانب ينعمون بخيراتها وثرواته ، بينما يتخبّط أبناؤها في ظلمات الفقر والجهل[2] .

إضافة إلى هذا تمّ حرمانهم من القروض الفلاحية التي كانت تقدّم بسخاء للمستوطنين الأوروبيين على عكسهم ، مما أدّى بهم إلى العمل لدى الكولون بأجور زهيدة تراوحت ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي [3].

لقد أصبحت الكثير من القرى والعشائر تعاني من الفقر الشديد وهذا كنتيجة حتمية لمصادرة أراضيها وإرغامها على دفع إتاوات الحرب ، لضرب البنية الاقتصادية للفرد الجزائري ، وعليه فإنّ مصادرة الأراضي بمثابة الحكم بالإعدام على الفلاح الجزائري الذي أدخله حياة بؤس وإفلاس حتى أن الكثير منهم اضطرّ إلى بيع أملاكه والتضحية بأغنامه لعلّه يجد ما يقتات منه[4].

---

[1]– بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية ... ، المرجع السابق ، ص 108.

[2]– عمار هلال ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847– 1918م ، (د ط) ، دار هومة للنشر والتوزيع ، بوزريعة الجزائر، 2007م ، ص ص 25– 26.

[3]– الصادق دهاش ، " الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 " ، اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م – 1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007م ، ص 121.

[4] – مصطفى الأشرف ، المرجع السابق ، ص 20.

لذا ففقر الجزائريين يعود أيضا لعدّة أسباب منها:

- إستمرار الكولون في إبتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تراجع إنتاج الحبوب وفي مقدّمتها القمح.
- التوزيع غير العادل للمعدات الفلاحية ، فالكولون كانوا يستخدمون الوسائل المتطوّرة والطرق الزراعية الحديثة[1].

إذن بسبب هذا ظلّت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد إنكماشا بفعل قوانين الملكية وتجزئة الأرض ومصادرتها ، بينما مساحات القطاع الفلاحي للمعمّرين ظل يزداد إتّساعا [2].

إضافة إلى ذلك تمّ غلق العديد من مداخل الغابات التي تعوّد السكان على اتخاذها مراعٍ صيفية ومناطق زراعة كثيفة ، وقد كان هذا الأمر محدود التأثير قبل عام 1860م ، ثمّ تحوّل إلى واقع وراح يتطوّر بعدها وكمثال على ذلك نذكر عمليات المصادرة الجماعية للأراضي والموارد الغابية لسكان الأوراس ، الشيء الذي وضعهم في مواجهة مباشرة مع الفقر فالغالبية منهم أصبح يعيش حياة التشرد والتسول الشديد[3].

كذلك نجد ظاهرة انتشار الربا ونموّه ساهمت بشكل كبير في تفشي ظاهرة الفقر، إلى درجة تحوّله إلى إحدى أدوات التفقير الهامة التي اتبعتها إدارة الاحتلال وعانى منها الشعب بشدّة ، فلم تقتصر ممارستها على اليهود الذين إختصوا في هذا النشاط الهدّام ، وإنما مارسته مؤسسات مالية مشروعة ، فقد كانت البنوك تقرض الجزائريين بسعر فائدة يصل إلى 30% في الوقت الذي لم يكن يتجاوز في فرنسا عند أواخر القرن 19 سنة 03% [4].

---

[1]- مصطفى الأشرف ، المرجع السابق ، ص 20.

[2]- عدة بن داهة ، الاستيطان ...، ج2 ، المرجع السابق ، ص ص13- 14.

[3]- مليكة قليل ، المرجع السابق ، ص ص55- 56.

[4]- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر ....، المرجع السابق ، ص 130.

3.4 تدهور الحالة الصحية:

وفي ظل هذه الوضعية سابقة الذكر يضاف إليها باب آخر عانى منه الشعب الجزائري وهو تردي الحالة الصحية من جرّاء إنتشار الأمراض الأوبئة والأزمات ، كان أهمها أزمة سنة 1838م التي أصابت سكان قسنطينة وضواحيها خاصة ، فقد أصيب الناس بقحط شديد انعدمت معه المحاصيل الزراعية إضافة إلى أزمة سنوات 1866 – 1868م التي شهدت انتشار مرض الرهمة[1] الذي أهلك المواشي سنة 1867م من قلة تغذيتها في فصل الشتاء وحتى الزروع والنباتات لم تسلم من الجوائح آنذاك ، كما شهدت زحف الجراد [2] على الأراضي في سنة 1868 ،1869م[3].

كان لهذه االجوائح نتائج جد سلبية على الجزائريين حيث عانوا من إنعدام الحبوب في الأسواق وإن وجدت كان سعرها مرتفعا جدا ، وأيضا إنتشار وباء الكوليرا والتيفيس ، كما ضاعت الأملاك والثروات [4].

شهدت الجزائر مرض الكوليرا الذي إنتشر بشكل محدود في سنة 1866م وتعاظم خطره سنة 1867م ، وصل إلى الجزائر عن طريق المسافرين والوافدين من الموانئ ومع إنتشار الكوليرا إنتشر التيفيس أيضا ، وراح ضحيته عدد كبير من الجزائريين الذين ماتوا على حواف الطرقات والقرى ، لذا أرغمت السلطات الإستعمارية إلى حفر خنادق عميقة لدفنهم [5] ، ولقد قدّر عدد ضحايا وباء الكوليرا في مقاطعة قسنطينة حوالي 12000 شخص[6].

---

[1]– الرهمة: مرض يصيب البقر والثيران لقلة العلف وانعدامه ، ثم تموت غالبا إذا لم تعالج أو تتدارك بالعلف الكافي .
(انظر: صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تقديم وتحقيق : رابح بونار، (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974م ، ص 56).

[2] – أنظر : الملحق (رقم 08) جدول يوضح المناطق التي مسها الجراد عام 1869م ، ص 109.

[3] – صالح العنتري ، المصدر السابق ، ص 16.

[4]– نفسه ، ص 16.

[5]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 150.

[6]–Charle Andri julien, op.cit , p 379.

إضافة إلى مجاعة سنة 1868م التي أهلكت العديد من الجزائريين حيث إنتشر الجراد في كل مكان وأهلك الأخضر واليابس ، ولم ينجوا من المحاصيل إلا عدد قليل جدا ، ولشدّة هول المجاعة وصفها الناس بالمجاعة السوداء لأن الناس اضطرّوا فيها إلى أكل ما هو محرم ، كأكل القطط والميتة وغيرها من المحرّمات [1].

كما شهد على خطورة الوضع ضبابط المكاتب العربية الذين أقروا أنّ السكان يموتون جوعا وآخرون دفعهم الجوع إلى الذهاب إلى المكاتب العربية ليستفيدوا من الغذاء ، لكنهم عندما أكلوا الخبز ماتوا لأن معدتهم لم تستقبل أي غذاء منذ مدّة [2].

4.4 المقاومة المسلّحة

لقد إندلعت المقاومات في مختلف ربوع الوطن ، فكانت ما إن تخمد إحداها في ما إلا وتندلع أخرى ، ومن أشهرها :

- **مقاومة القبائل:**

كانت مقاومة شرسة تم إستغلال تضاريس المنطقة كدرع ضد الإستعمار ، ومن القادة الذين قادوا المقاومة في جيجل والقل هو "الشريف مولاي" الملقب "بوعود" ، أين إستجابت القبائل لدعوته الجهادية إلى غاية شهر أوت 1847م ، بعدها إستمرّت المقاومة عام 1850م مع المجاهد "الشريف بوبغلة" حيث ألحق بالمستعمر خسائر فادحة ، وكذلك من بعده تواصلت المقاومة بقياد "لالّة فاطمة نسومر" فتمكنت هي الأخرى بإلحاق هزائم بالعدو في عدّة معارك أشهرها **إيشريشن** و**تاشكريت** سنة 1854م ، لكن تم القبض عليها في 1857م بمساعدة أحد الخونة وتمّ تدمير القرى المساندة لثورتها ومصادرة أراضيهم[3].

---

[1]– صالح العنتري ، المصدر السابق ، ص 18.

[2]– مليكة قليل ، المرجع السابق ، ص ص 60– 61.

[3]– أحميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ...، المرجع السابق ، ص ص253.– 255.

- إنتفاضة الحضنة الغربية[1] 1864م:

لقد كان لهذه الإنتفاضة عدّة أسباب منها الرفض القاطع للإحتلال الفرنسي وسوء تسيير المكاتب العربية بالمنطقة وكذلك قيام السلطات الفرنسية بإرهاق السكان بالضرائب والغرامات ، كما وجدت فرصة لذلك وأيضا منع الإدارة الاستعمارية سكان المنطقة من العمل الجماعي المعروف باسم التويزة سنة 1863م[2].

كان زعيم هذه الإنتفاضة هو "إبراهيم بن عبد الله" الذي إشتبك مع القوات الإستعمارية في 1864/09/08م ، حيث وقعت معركة شديدة بين الطرفين فقد فيها الجيش الفرنسي سبعة فرسان وسبعة جرحى ، لكن فيما بعد إنقلبت الكفة لصالح الفرنسيين بعدما وصلتهم المساعدات ، ومن ثمة انتهت الانتفاضة ، وبذلك تكون هذه الأخيرة قد أسفرت على ما يلي:

- الإستيلاء على ممتلكات الثوار وقتل الكثير من البدو الرحل.
- إستسلام كبار العروش المشاركة في هذه الانتفاضة وطلبهم للأمان.
- فرض ضريبة حرب باهظة على السكان وتشتيت الكثير من السكان[3].

إضافة إلى هذه الإنتفاضة هناك العديد من المقاومات الشعبية التي إندلعت في وجه الإستعمار الفرنسي نذكر منها : مقاومة الزعاطشة (1848 -1849م) ، مقاومة لالة فاطمة نسومر (1852-1854م) ،مقاومة أولاد سيدي الشيخ (1864 -1884م) مقاومة المقراني (1870 -1872م) ، مقاومة الشيخ بوعمامة (1881 -1883م) .

---

[1]- الحضنة الغربية : ينتمي إقليم الحضنة جغرافيا إلى منطقة السهول العليا المحصورة بين السلسلة الجبلية والمرتبطة في الشمال بالحر وفي الجنوب بالصحراء. (أنظر: كمال بيرم ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840م- 1954م) ،"أطروحة دكتوراه" في التاريخ الحديث المعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010م- 2011م ، ص 9).

[2] - أحميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ...، المرجع السابق ، ص 261.

[3]- نفسه ، ص 261.

6.4 الهجرة الجماعية:

لقد لجأت العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة مع بداية الاحتلال الفرنسي فقد هاجر عدد كبير منهم من المدن والأرياف ، وتذكر المصادر أنّ مدينة الجزائر وحدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف سنة 1836م ، إلى جانب ذلك هاجر أيضا الأعيان والقادة والسياسيين ، فقد تمّ اتّهام العناصر الفاعلة في الساحة الدينية والسياسية منذ الوهلة الأولى بالتآمر والارتباط مع الأتراك أو الانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر[1]، إضافة إلى أسباب أخرى متمثلة في التخريب مما أوقعهم تحت طائلة التشريد والنفي ومصادرة الأراضي والسياسة الضريبية التي طُبِّقت على الجزائريين ، وأيضا هدم المؤسسات الدينية والوقفية وترسيم القوانين الفرنسية وفشل المقاومة [2].

لقد هاجرت العديد من العائلات الجزائرية إلى البلدان العربية والإسلامية هروبا بأرواحهم ودينهم ، فقد شهدت الجزائر سنوات 1875، 1888 ، 1898م هجرات إلى تونس والمشرق خاصة نحو سوريا ، حيث قدّر عدد المهاجرين فيها نحو 2500 شخص [3].

كما هاجرت حوالي 78 عائلة و347 شخص بتاريخ 1888/09/11م ، و189 عائلة نحو الحجاز عام 1892م ، وهاجرت 105 عائلة إلى دمشق أيضا عام 1896م [4].

إذن هذا الانتقال فرضته الظروف السيئة التي آلت إليها الجزائر في ظل التشريعات المجحفة والأساليب القمعية التي طُبِّقت على الجزائريين في أعقاب الثورات[5].

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 181.

[2]– مزيان سعيدي ، المرجع السابق ، ص 90.

[3] – نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 223 .

[4]– نفسه ، ص 226.

[5] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 182.

بالرغم من الإدارة الفرنسية عملت على منع الجزائريين من الهجرة لأنها تؤدي إلى نقص في اليد العاملة خاصة في المجال الزراعي إلا أنّ الهجرة الجزائرية تواصلت إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين[1].

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 183.

لقد واصل الإستعمار الفرنسي بالجزائر في إستكمال إصدار القوانين والمراسيم التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالح فرنسا والمستوطنين، وخلق مشاريع لإستغلال ثروات البلاد الباطنية والسطحية كشق الطرق وبناء السكك الحديدية ، كما قامت بإدخال زراعات جديدة كزراعة الكروم ، هذا كله دون مراعاة حالة الفرد الجزائري والتي إنعكست سلبا عليه مما أدّى إلى تدهور الحالة الصحية وانتشار الفقر، فاضطر بعضهم إلى الثورة في وجه الاستعمار بينما فضل آخرون الهجرة إلى خارج البلاد ، في حين وجد آخرون انفسهم منفيين ببلاد لم يسمعو عنها أصلا ، وآخرون قضوا حياتهم بين الجدران ، وهذا تحت الإقامة الجبرية وهذا تحت الأعمال الشاقة .

خاتمة

خاتمة

وفي الأخير نأمل أننا وفقنا في عملنا المتواضع إلى تغطية مرحلة من المراحل التي عاشتها الجزائر تحت نير الإستعمار كما نأمل أننا أجبنا على التساؤلات المطروحة في الإشكالية ، كما أن ماتوصلنا إليه لا يعد أحكاما نهائية لدراسة إستنتاجات مست في الجانب الاقتصادي والإجتماعي ، حتى تكون منطلقا لدراسات أخرى لذا وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من الإستنتاجات خلصنا إليها والتي تضمنت ما يلي :

– الزراعة في العهد العثماني كانت معاشية ترتبط بما تجود به السماء في المحاصيل الزراعية مع إستعمال وسائل وأدوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري ، أما الأرض فكانت للأفراد والعروش والبايلك.

– كان الإقتصاد الجزائري قبيل الإحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على إزدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات واسعة ، أي النشاط الزراعي التكاملي .

– كانت الأرض أكثر من رمز فتشبث الجزائري بها ، كانت هوية أكثر مما كانت مصدر رزق ، واستمر أثرها في توجيه السياسة الفرنسية ، كما استولت هذه الأخيرة عليها وحولتها إلى الدومين ومنحتها للمعمرين بمختلف الوسائل القانونية.

– من خلال السياسة التي إنتهجها المحتل يتبيّن لنا أنّ فرنسا كانت سياستها الاقتصادية تغذيها خلفية دينية تنصيرية وهي القضاء على الإسلام بتغيير صورة البلاد من شعب وأرض ودين .

– إنّ الإحتلال الفرنسي للجزائر كان عن طمع في خيراتها وثرواتها الاقتصادية ، لذا فقد إعتمدت السياسة الإستعمارية على ترسانة من القوانين الاقتصادية لإعطاء صبغة شرعية

لعملية الإحتلال ، هدفت من ورائها إلى سلب حقوق شعب بأكملها ، وإلى تفكيك النسيج الإجتماعي المبني على القبيلة والتي تكفل وحدته وتضامنه.

– إلى جانب ما جنته فرنسا من أرباح خلال سلبها لخيرات الجزائر، فإنها إهتمت بالصناعة الإستخراجية في الجزائر لخدمة الصناعة الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة مستغلة بذلك أهم الثروات المعدنية في الجزائر.

– تكبيل التجارة وإحتكارها من طرف الإدارة الإستعمارية بإصدار القوانين التي تم سنّها في المجال الجمركي ، حيث تضاعفت قيمة الصادرات والواردات ، فقد كانت فرنسا تصدّر إلى الجزائر منتوجاتها الصناعية لتجعلها بذلك سوقا لها.

– لإعطاء دفع جديد للعملية الاستعمارية أنشأت السلطات الفرنسية العديد من المشاريع الكبرى والبنى التحتية التي تخدمها فقط ، حيث عملت على شق الطرق البرية بين المدن الكبرى ، وبين مناطق الإنتاج الفلاحي ومناطق الإستخراج والموانئ ، إضافة إلى السكك الحديدية بين المناطق الجنوبية والشمالية بهدف استغلال الثروة المعدنية.

– إنّ السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر وبالرغم من الأرباح الطائلة التي جنتها من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري ، إلا أنها لم تكتف بذلك بل أثقلت الأهالي الجزائريين بجملة من الضرائب المجحفة لتغطية نفقاتها في الجزائر ولتحقيق المزيد من الربح منها الزكاة والعشور والحكور والغرامة ، فمن كل هذا غدا الفرد الجزائري أكبر مساهم في الخزينة والأقل مستفيدة منها.

– العمل على إفقار الجزائريين ووضعهم تحت خط مستويات المعيشة بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم ، فتحوّلوا من مُلاّك أرض إلى عمّال زراعيين يستعبدهم المستوطنون وتضاءلت الأجور وارتفعت معدلات البطالة.

– وفي المقابل وعكس الأهالي وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر تحوّل هؤلاء المستوطنون الأوروبيون من بؤساء ومشرّدين بأوروبا إلى أسياد يملكون مساحات شاسعة من العقارات ، كما أصبحوا صنّاع القرار بالجزائر مما مكّنهم من احتلال مكانة سياسية تعمل على توجيه قرارات الحكومة الفرنسية لما يخدم مصالحهم .

– من ناحية أخرى فإنه رغم الآثار السلبية للسياسة الإقتصادية على الجزائريين إلا أنها كانت عاملا من العوامل التي حفّزت على القيام بالعديد من ردود الأفعال تجاه فرنسا ، فمن أبرز مظاهرها الثورات التي انتشرت في كل ربوع الوطن.

– كما عرف الجزائريون هجرة جماعية إلى البلاد الإسلامية هروبا بحياتهم ودينهم ، وهو ما سيكون له دور في توعية الفكر الوطني الذي سيظهر جليا بعد الحرب العالمية الأولى.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة المساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر في العامين الأولين للاحتلال 1830م- 1832م.

مسجد الشواش	مسجد ستي مريم
مسجد الشماين	مسجد علي بتشين
مسجد الجنائز	مسجد علي خوجة
مسجد المرسي	مسجد كتشاوة
مسجد سيدي حدي	مسجد سيدي الرجي
مسجد باب الجزيرة	مسجد سيدي سعدي
مسجد الكشاش القديم	مسجد سيدي جامعي
مسجد خضر باشا	زاوية سيدي الصيد
مسجد سوق اللوح	زاوية سيدي بختة
مسجد عبدي باشا	زاوية كتشاوة
مسجد قاع السمور	زاوية الكشاش بالمرسي
مسجد سوق الكتان	زاوية الانكشارية بالقصبة
مسجد العين الحمراء	زاوية تشبكتون
مسجد صباط الحوت	زاوية الانكشارية القديمة
مسجد علي باشا	زاوية محمد ميزومورتو
مسجد سيدي عمر التنسي	زاوية الولي سيدي الغبريني بالمرسى
مسجد حسين بالقصبة	مصلى الانكشارية القديم بالقصبة
مسجد القصبة	مصلى الانكشارية الجديد بالقصبة
مسجد فرن القشور	مصلى سيدي عبد الرحمان

المصدر : ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية...، المرجع السابق ، ص 254.

الملحق رقم (02): المراكز الاستيطانية التي تم إنشاؤها سنة 1863م.

اسم المركز	الاسم الفرنسي	تاريخ التأسيس	المساحة"/ هكتار
سيدي حمادوش	Trembles	1863م	2221
سيدي لحسن	Détrit	1863م	2041
سيدي خالد	Pallissy	1863م	1256

المصدر : محمد مجاود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 48.

الملحق رقم (03): مساحة الأراضي المزروعة من طرف الكولون سنة 1863م.

المساحة بالهكتار	الإنتاج
172.179	الحبوب
3.535	الخضر
1.694	الأشجار المثمرة
3.000	التبغ
2.500	القطن
300	الكتان
20.000	الكروم
21.192	البستنة
225.000	المجموع

المصدر: عدة بن داهة ، الاستيطان ...، ج1 ، المرجع السابق ، ص 344.

الملحق رقم (04): حركة النشاط التجاري بأهم الأسواق بمدن الشرق الجزائري لعام 1845م

المدينة	قمح / هكل	شعير / هكل	أغنام (رأس)	صوف/كلغ	جلود بقر	قماش	عرب مترددون
قسنطينة	40130	31193	24284	498911	22087	195577	495899
عنابة	92754	26029	12181	138000	9062	37701	76575
سطيف	2056	4922	7860	12940	14603	14603	118590
المجموع	134949	62144	44325	649851	45752	247881	791064

المصدر : احميدة عميراوي وآخرون ، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية ... ، المرجع السابق ، ص 37 .

الملحق رقم (05): تطوّر التجارة الجزائرية الخارجية خلال (1831م-1900م) بآلاف الفرنكات

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1831م	1480	6505	1870م	98606	153513
1835م	2598	16779	1875م	152406	192780
1840م	3631	54872	1880م	178340	235647
1845م	7767	94643	1885م	152405	192180
1850م	9140	67178	1890م	178340	235647
1855م	60458	125044	1895م	192903	222646
1860م	66203	146777	1900م	248901	260090
1865م	93801	158198			

المصدر : عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص ص 33- 34.

الملحق رقم (06): تطوّر صادرات الجلود والصوف من (1854م- 1868م)

السنوات	الجلود		الصوف		المجموع
	1000 طن	مليون فرنك	1000 طن	مليون فرنك	مليون فرنك
1854م	894	1.177	1557	1.557	2.734
1855م	625	0.725	2836	2.836	3.561
1856م	673	0.834	3756	3.756	4.560
1857م	1776	3.244	5189	5.189	8.432
1858م	1125	1.347	3344	3.344	4.691
1859م	2219	2.785	8494	8.494	11.279
1860م	2936	3.359	6616	6.616	9.975
1861م	2098	2.675	4767	4.747	7.442
1862م	1391	1.858	3674	3.674	5.532
1863م	1813	2.791	6023	24.094	26.886
1864م	1360	2.119	6894	27.756	29.695
1865م	1304	2.252	6852	27.408	29.660
1866م	1384	2.482	6595	26.384	28.864
1867م	2782	4.319	62.7.9	25.118	29.437
1868م	5694	9.984	5816	5.976	15.360

المصدر : الجيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص 254.

الملحق رقم (07): بعض الأعراش التي مسّها قانون 1887م في الأوراس

القبائل والأعراش	رقم التسجيل	سنة تطبيق قانون 1887م	الدواوير
لعشاش	03	1890م	أولاد موسى، أولاد ملوك، أولاد منصر، أولاد اعمر بن فاضل ، أولاد فاضل ،أولاد مخلوف، أولاد سيدي بلخير
بسكرة	95	1890م	بسكرة
أولاد سلطان	240	1890م	أولاد سيدي بوسليمان،نقاوس، ماركوندا ،سفيان، أولاد عوف
بني بوسليمان	41	1892م	تيلاطو
أولاد علي بن صايور	187	1894م	راس العيون ،القصبات
أولاد فضالة	213	1896م	تاحمامت ،اجبل القرون، أولاد مريال
أولاد داود	205	1896م	اشمول ،واد البيض ،تيغانمين
بني فرج	100	1900م	عين زعطوط

المصدر : عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 63- 64.

الملحق رقم(08): بعض المناطق التي مسّها الجراد عام 1869م.

جهة قسنطينة			
أسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدّرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدّرة بالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
–أولاد عبد النور	50.000	21/2	أولاد كباب
–وادي بوصلاح	10.000	6	الراوبة
تلاغمة	500	1/2	
فرجيوة	100		
جهة باتنة			
الأخضر خلفاوي	5.600	30	
أولاد شيليح	1.000	10	تلاتس
حراكتةالمعدر	50	3	حراكتةجرينة
أولاد قضالة	3.000	6	زوى
أولاد بوعون	1.000	6	أولاد سيعلي تاحمات
أولاد سلطان	20.000	15	بني معافة
أولاد سلام	40.000	26	
أولاد علي بن صابور	20.000		
أولاد عبدي	10.000	3	
جهة سطيف			
أعمار الظهرة	4.000	15	
أعمار القبلة	6.000	15	
ريغة الظهرة	9.000	20	دهشة
ريغة القبلة	10.000	23	
العلمة	4.000	20	
أولاد موصلي	650	21/2	
عين تاغروت	5.000	3	
المجموع	208.900	1881/2	

المصدر: عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق ، ص ص 114- 115 .

قائمة البيبليوغرافيا

- **القرآن الكريم .**

1/المصادر:

1. بن محمد الشويهد ، عبد الله ، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107هـ-1117هـ / 1695م – 1705م)**، تحقيق وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، (د ط) البصائر الجديد للنشر والتوزيع، (د م ن)، (د س ن)

2. خوجة ، حمدان بن عثمان: **المرآة** ، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري ، (د ط) ، منشورات ، الجزائر، 2005م .

3. دوطوكفيل ، الكسي: **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان** ترجمة: إبراهيم صحراوي ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008م .

4. الزهار، احمد الشريف: **مذكرات احمد الشريف الزهار (نقيب اشراف الجزائر)** تحقيق وتقديم: احمد توفيق المدني، (د ط) ، دار البصائر، الجزائر، 2009م

5. شالر، وليام: **قنصل أمريكا في الجزائر (1816م -1824م)**، تعريب: إسماعيل العربي، (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1982م .

6. العنتري ، صالح: **مجاعات قسنطينة** ، تقديم وتحقيق: رابح بونار، (د ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974م .

7. المزاري، بن عودة آغا: **طلوع سعد السعود في اخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، (ج1)، (د ط)، دار الغرب الإسلامي ، (د م ن) ، (د س ن) .

8. وولف ، جون: الجزائر وأوروبا (1500م – 1830م) ، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله ، (ط خ) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009م .

2/ المراجع:

- باللغة العربية:

1. آجيرون ، شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م -1919م) (ج 1)**، ترجمة: حاج مسعود بكلي ، (د ط) ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2007م .

2. آجيرون ، شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م) (ج 2)** ، ترجمة: حاج مسعود بكلي ، (د ط) ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2007م .

3. آجيرون ، شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور،(ط 1) منشورات عويدات ، بيروت ،1982 م .

4. الأشرف ، مصطفى: **الجزائر الأمة والمجتمع** ، ترجمة: حنيفي بن عيسى (د ط) ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م .

5. بقداش ، خديجة: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830م-1871م)** (د ط) ، دار الحلب، الجزائر، 2007م .

6. بلاح بشير، رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصر(1630م-1989م) ،ج1** (د ط)، دار المعرفة ، الجزائر، 2006م .

7. بن أشنهو، عبد اللطيف: **تكون التخلف في الجزائر " محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية بين عامي (1830م -1962م)** "، (د ط)، (د د ن)، الجزائر، 1979م.

8. بن داهة ، عدة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م)** ، ج2 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2013م.

9. بن داهة ، عدة: **الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرسي للجزائر (1830م-1962م) ،ج 2**، منشوات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2008م.

10. بن داهة ، عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي(1830 م-1962 م) ،ج1** ، (ط1)، المؤلفات للنشر والتوزيع ، الجزائر 2008م.

11. بهلول ، حسن: **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر " تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية"** ، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1976م .

12. بوحوش ، عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م،**(ط1) دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م .

13. بوضرساية ، بوعزة : **سياسة فرنسا البربرية 1830م-1930م وإنعكاساتها على المغرب العربي** ، (دط) ، دار الحكمة ، الجزائر ،2010م.

14. بوضرساية ، بوعزة وآخرون: **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، (د ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م .

15. بوعزيز، يحي : **التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1954م)** ، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م .

16. بوعزيز، يحي: **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، (ج1)، (د ط) دار الهدى، الجزائر، 2009م .

17. تركي ، حسين: **هذه الجزائر**، (د ط)، (د د ن)، الجزائر، 2002م .

18. حمدي ، باشا عمر: **نقل الملكية العقارية في ضوء آخر التعديلات وإحداث الأحكام** ، طبعة منقحة ومزيدة ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004م .

19. خلاصي ، علي: **قصبة مدينة الجزائر**، (ط1)، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

20. رزاقي ، عبد الرحمان: **تجارة الجزائر الخارجية " صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين** "، (د ط) ، (د د ن) ، الرغاية ، (د س ن) .

21. الزبيري ، محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م .

22. الزبيري ، محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، (ج1) ، (د ط) ، منشرات كتاب العرب ، (د م ن) ، 1999م .

23. الزبيري ، محمد العربي: **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة** (ط 1) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1989م .

24. زوزو ، عبد الحميد: **الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837م –1939م)**، (ج 1)، (د ط)، دار الهومة للطباعة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009م .

25. زوزو ، عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م – 1900م)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2009م .

26. سبنسر، وليام: **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة: عبد القادرزبادية، (د ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 م .

27. سعد الله ، أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الثقافي (1500م -1830م) ، ج1** (ط1) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .

28. سعد الله ، أبو القاسم : **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بدية الإحتلال)** (ط 3) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982م .

29. سعد الله ، أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830.1900م) ، ج1** (ط 4) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1992 م .

30. سعيدوني ، ناصر الدين : **ورقات جزائرية وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، (ط 2)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م .

31. سعيدوني ، ناصر الدين: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** (ط 2)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د س ن) .

32. سعيدوني ، ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792م –1830م)** ، (د ط) ، البصائر للنشر والتوزيع ، 2012م .

33. سعيدوني ، ناصر الدين: **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة** ،(ط 1) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2001م .

34. سعيدي ، مزيان: **السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م –1914م)** ، (ط1) ، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع الجزائر ، 2010م .

35. شريط عبد الله، محمد مبارك الميلي: **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي** ، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م .

36. شويتام ، أرزقي: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره (1800م – 1830م)**، (ط 1)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م .

37. صاري ، الجيلالي : **تجريد الفلاحيين من أراضيهم (1962.1830)** (د ط) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر،الجزائر، 2010م .

38. صاري ، الجيلالي: **الكارثة الديمغرافية (1870م –1868م)**، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، (د د ن)، (د م ن)، 2008م .

39. طرشون نادية وآخرون: **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال** (د ط) ، منشورات المركز الجزائرية المركز للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م ، الجزائر،2007م .

40. عباد ، صالح : **الجزائر خلال الحكم التركي (1514م – 1830م)** ،(د ط) دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م .

41. عباد ، صالح :**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900م)** (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1948م .

42. عباد ، صالح: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنيين (1830م – 1930م)** (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999م .

43. علمي ، سعيد: **الإستعمار والعمران** " **السياسات الإستيطانية والعمران في الجزائر**" ، ترجمة: نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، (ج 1)، (د ط)، دار خطاب للطباعة والنشر الجزائر، 2013م .

44. عمورة ، عمار: **الجزائر بوابة ماقبل التاريخ إلى 1962م** "**الجزائر عامة**"،ج1 (د ط) ، دار المعرفة ، الجزائر، 2006م .

45. عميراوي أحميدة ، وآخرون : **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م -1916م** ، (د ط) ، عيم مليلة ، الجزائر ، 2009م .

46. عميراوي ، أحميدة : **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري (بداية الإحتلال)**، (د ط)، دار البعث، قسنطينة، 1984م .

47. عميراوي ، أحميدة : **قضايا في تاريخ الجزائر الحديث** ، (د ط)، دار الهدى عين مليلة، 2005م .

48. عميراوي أحميدة ، وآخرون : **أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م – 1945م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2007م .

49. عيساوي محمد ، شريخي نبيل: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري(1830.1871م)** ، (د ط) ، مؤسسة كنوز المحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011م .

50. غربي الغالي ، وآخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر" الخلفيات والأبعاد"** طبعة خاصة لوزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م .

51. غطاس ، عائشة: **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر (1700م – 1830م) "مقاربة إجتماعية وإقتصادية** "، (د ط) ، منشورات A. N.E.P ، الجزائر 2007م .

52. فركوس ، صالح : **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، (ط 1) البصائر الجديد للنشر والتوزيع ، الحراش – الجزائر، 2013م .

53. فركوس ، صالح : **تارخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)**، (د ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005م .

54. قداش ، محفوظ : **جزائر الجزائريين** " – **تاريخ الجزائر – (1830م –1954م)** ترجمة : محمد المعراجي ، (د ط) ، منشورات A.N.E.P ، الجزائر، 2008م .

55. قنان جمال : **نصوص ووثائق سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830م – 1914م)**، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د س ن) .

56. قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (د ط) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م .

57. مجاود محمد وآخرون: **تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الإستعمارية (1830م –1963م)**، (ج 2) ، (د ط) ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005م .

58. المدني ، أحمد توفيق : **تاريخ الجزائر**، (د ط) ، دار البصائر، الجزائر، 2008م .

59. المدني ، أحمد توفيق : **هذه هي الجزائر**، (د ط) ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، 2001م .

60. مروش ، المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار المداخيل** ، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م .

61. مقلاني ، عبد الله : **المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830م –1962م)** ، (د ط) ، منشورات سيدي نايل ، الزائر، 2013م .

62. مياسي ، إبراهيم: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1862م)** ، (د ط) دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2007م.

63. نجادي ، بوعلام: **الجلادون (1830م – 1962م)** ، (د ط)، (د د ن)، (د م ن) 2007م .

64. هلال ، عمار: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847م – 1918م)** (د ط) ، دار الهومة للنشر والتوزيع ، بوزريعة – الجزائر، 2007م .

65. الهواري ، عدي: **الإستعمار الفرنسي في الجزائر" سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي (1836م – 1960م)"** ، ترجمة: جوزيف عبد الله ، (ط 1) ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 1983م .

2/ المجلات والدوريات :

1. بليل ، محمد: " **التشريع العقاري الإستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر للقطاع الوهراني نموذجا** "، مجلة عصور، جامعة وهران ، العدد 16–17، الجزائر 2010م –2011م .

2. بن داهة ، عدة : "**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830م– 1873م)** "، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي(1830م –1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 م .

3. بن داوود ، نصر الدين: " **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الإستيطانية** " أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م –1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م .

4. التميمي ، عبد الجليل: " **لائحة من أهالي مدينة الجزائر إلى الحاكم العام الفرنسي سنة 1831م** " ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 17–18 ، تونس 1980.

5. تيتة ، ليلى:" **تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19** " مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 17، الجزائر 2014م .

6. دهاش ، الصادق: "**الملكية الخاصة وتاثيرها على الجزائريين في القرن** 19" أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830م –1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007م .

7. سعيدوني ، ناصر الدين : " **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس – المغرب – طرابلس الغرب) من القرن** العاشر إلى القرن الرابع عشر هجري (من القرن 16 حتى القرن 19) ، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية ، الحولية 31 ، جامعة الكويت ، 2010 م .

8. شبيرة ، سفيان:" **دوافع وتبعيات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر**" ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والاوقاف ، العدد 10، الجزائر، (د س ن) .

9. عاشور ، موسى: "**أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**" اعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار ابان الاحتلال الفرنسي (1830م –1962م) ، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م .

10. غطاس ، عائشة: " **أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والاوبئة (1787م –1830م)**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 17–18، الجزائر، 1989م .

11. لونيسي ، إبراهيم: "**الإستعمار الإستيطاني في الجزائر خلال القرن 19** – منطقة **سيدي بلعباس نموذجا**–"، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 06–07، الجزائر 2005م.

12. المشهداني مؤيد محمود حمد، سلوان رشيد رمضان: " **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518م –1830م)** "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مجلة علمية محكمة ، جامعة تكرت ، المجلد 05 ، العدد 16 ،العراق، 2013م .

13. مغلي محمد ، البشير الهاشمي: " **التكوين الإقتصادي للنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي** "، مجلة المصادر، العدد 06 .

14. مياسي ، إبراهيم: " **الإستيطان الفرنسي في الجزائر**"، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م ، العدد 05 الجزائر، 2001م

15. هلايلي ، حنيفي: "**دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة نموذج مدينة الجزائر العثمانية**" ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830م –1962م)، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007م.

3/ الرسائل الجامعية:

1. بن حبرو ، راضية: **المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844م–1900م)**، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر"، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قطب شتمة– ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012م–2013م .

2. بوسعيد ، عبد الرحمان: **الأوقاف والتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر**، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر" في إطار المدرسة الدكتورالية- الدين والمجتمع – جامعة وهران ، 2011م-2012م .

3. بيرم ، كمال: **الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الإحتلال الفرنسي (1840م-1954م)** ،" أطروحة دكتوراه "في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010م-2011م.

4. حيمر ، صالح: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1900م)** " أطروحة دوكتوراه" علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية –قطب شمة –جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013م-2014م .

5. دحماني توفيق: **الضرائب في الجزائر (1206هـ- 1282هـ / 1792م-1865م)**، "دراسة مقارنة" ، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2007م-2008م .

6. دهنون ، نجاة: **التشريعات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830م-1900م)** ، "مذكرة لنيل شهادة الماستر "في تخصص تاريخ معاصر، معهد التاريخ ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015م-2016م .

7. رحمون ، دليلة ، **السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (18إ0م-1914م)** ، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر" في تخصص التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قطب شمة – ، جامعة الحاج محمد خيضر، بسكرة 2012م-2013م .

8. رواحنة ، عبد الحكيم: **السياسة الإقتصاية في الجزائر (1870م-1930م)** "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، (2013م-2014م) .

9. زقب ، عثمان: **السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م- 1914م)** "**دراسة في أساليب السياسة الإدارية**" ، " رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه " العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،(2014م-2015م).

10. شلبي ، شهرزاد : **ثورة محمد العامري وعلاقتها بالمقومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، "مذكرة لنيل شهادة الماجيستر" في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008م-2009م .

11. صالحي ، توفيق: **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838م-1962م)** ،" مذكرة لنيل شهادة الماجيستر" في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2008م-2009م .

12. صحراوي ، فتيحة: **الجزائر في عهد الداي حسين (1818م-1830م)** ، "مذكرة لنيل شهادة الماجيستر" في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ ، الجزائر 02 2010م-2011م .

13. عباس ، أمينة: **السياسة الفرنسية إتجاه يهود الجزائر (1830م-1870م)** "مذكرة لنيل شهادة ماستر" في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013م-2014م) .

14. عسول ، صالح: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956م-1962م)**، "رسالة لنيل شهادة الماجيستر" في التاريخ الحديث ، غير منشورة ، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،(2008م-2009م).

15. قراين فوزية ، قشيش ذهبية: **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي (1830م-1870م)** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2014م-2015م .

16. قليل ، مليكة: **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م-1939م)** "رسالة الماجيستر" في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،(2008م-2009م) .

17. موساوي ، فلة القشاعي: **النضام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771م-1837م)** ، "رسالة ماجستير" في التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر، (1989م- 1990م) .

18. نجاعي ، فارس: **السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830م-1919م)** "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر" تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، (2012م-2013م) .

4 /الأجنبية:

1- Ageron Charle Robert , les algériens muslumans et la France (1871-1919) , paresses universitaires et France , paris ,1968.

2- Djebari youcef , la France en Algérie bilan et controverses ,v3 ,pu ,Alger ,1995.

3- Julien CHarle Andri , Histoire de L' Algérie contemporaine , paris, 1964 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
اهداء	-
مقدمة	01
الفصل التمهيدي :الواقع الاقتصادي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي	
1. النشاط الزراعي	09
1.1 ملكيات الأراضي	09
1.1.1 الطرق المتبعة في الزراعة	12
2.1.1 الإنتاج الزراعي	12
3.1.1 الثروة الحيوانية	14
2. النشاط الصناعي	15
1.2 أنواع الصناعات ومناطق صناعتها	15
2.2 الحرف والحرفيين	17
3.2 اهم الأسواق والسويقات	18
3. النشاط التجاري	19
1.3 أنواع التجارة	19
2.3 أهم المواصلات البرية والبحرية	21
3.3 اهم الصادرات والواردات	23
4.3 العملة	24
4. الضرائب	26
1.4 أصناف الضرائب	26
1.1.4 الضرائب الشرعية	26
2.1.4 الضرائب المستحدثة	27
عوائد سكان المدن	28
غنائم الجهاد البحري	28
ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية	28
ضرائب إضافية او استثنائية	28
الفصل الأول : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري (1830 – 1870م)	
1- مصادرة أملاك الجزائريين	33

1-1- المرحلة الأولى (1830 – 1850م)	33
مصادرة ممتلكات الأوقاف	33
حالة الأوقاف قبل الاحتلال الفرنسي	33
دور الأوقاف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية	35
حالة الأوقاف بعد الاحتلال الفرنسي	36
تعدي الإدارة الفرنسية على الأملاك الوقفية	36
الاستيلاء على الأملاك الاوقفية	37
التدخل في تسيير الأملاك الوقفية	39
الاستحواذ على الأوقاف	41
مصادرة ملكية القبائل	43
2-1- المرحلة الثانية (1850 -1870م)	51
تطوير مراكز الاستعمار الفرنسي على حساب الفلاحين	51
السلب والنهب	55
2- النظام الضريبي والتنظيم الجمركي	58
2-1- النظام الضريبي	58
1-1- الضرائب العربية	58
1-2- الضرائب الأوروبية	61
2-2- التنظيم الجمركي	63
3- السياسة التجارية	65
الصادرات والواردات	67
الفصل الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني (1870 – 1900م)	
1- الميدان الزراعي	72
- استكمال اصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي	72
- القطاع الفلاحي	75
• اهم المنتوجات الزراعية في عهد الاستعمار	76
• الثروة الحيوانية	78
2- الميدان الصناعي	78
3- الميدان التجاري	86
- شبكة الطرق	87
- اهم الصادرات والواردات	89

4- انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين	90
- تفكيك وحدة الأرض	90
- انتشار الفقر	91
- تدهور الحالة الصحية	93
- المقاومة المسلحة	94
- مقاومة القبائل	94
- انتفاضة الحضنة الغربية سنة 1864م	95
- الهجرة الجماعية	96
خاتمة	100
الملاحق	104
قائمة البيبليوغرافيا	111
فهرس المحتويات	125

الملخص :

لقد عرف المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي تدهورا كبيرا في المجال الاقتصادي، وذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية الفرنسية الاستنزافية التى انتهجتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (1830م-1900م) ، حيث قام الاستعمار الفرنسي بتسخير كل الامكانيات والوسائل والأدوات واتباع العديد من الأساليب كفرض القوانين والمراسيم ومصادرة الأراضي وجباية الضرائب ، وذلك لربط اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي من أجل تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها دون مراعاة حالة الفرد الجزائري .

وقد أثرت السياسة الاقتصادية على الحالة المعيشية للسكان الذين فقدوا مصادر رزقهم وأصبحوا عمال لدى المستعمر ، ورغم الأثار السلبية على الجزائريين الا أنها كانت عاملا من العوامل التي حفزت الجزائريين على القيام بردود أفعال اتجاه فرنسا ومن أبرزها المقاومات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة .

Résumé :

La société algérienne a été connue pendant l'occupation française , une détérioration significative dans le domaine économique en raison de la politique économique française menée en Algérie au coure de la période (1830-1900) ,ou le colonialisme français en exploitant toutes les possibilités et les moyens et l'application de méthodes telles que l'imposition des lois ,des décrets la confiscation de terres et la perception des impôts et le connecter a l'économie de l'Algérie l'économie française afin d'atteindre ses intérêts sans tenir compte de l'état algérien .

La politique économique a affecte les conditions de vie des résidents qui ont perdu leur moyen de subsistance et sont devenus travailleurs des colonisateurs et malgré les conséquences négatives de cette politique sur les effets algériens , mais il a été un facteur qui a motive les algériens pour mener a bien la réaction de la France notamment les résistances témoins au cours de cette période .